

**السياسة الخارجية لسلطنة عُمان تجاه الأزمة اليمنية  
(2015-2020)**

**The Omani Foreign Policy towards the Yemeni Crisis  
(2015-2020)**

إعداد

خميس بن علي بن خميس السنيدي

إشراف

الدكتورة سحر محمد الطراونة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب

جامعة الشرق الأوسط

تشرين ثاني، 2020

## تفويض

أنا خميس بن علي بن خميس السندي، أفاض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً و إلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: خميس بن علي بن خميس السندي.

التاريخ: 2020 / 12 / 13.

التوقيع: 

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: السياسة الخارجية لسلطنة عُمان تجاه الأزمة اليمنية (2015-2020).

للباحث: خميس بن علي بن خميس السنيدي.

وأجيزت بتاريخ: 25 / 11 / 2020.

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم                            | الصفة                 | جهة العمل          | التوقيع   |
|----------------------------------|-----------------------|--------------------|---|
| أ. د. عبدالقادر محمد فهمي الطائي | رئيساً وعضواً داخلياً | جامعة الشرق الأوسط |    |
| د. سحر محمد الطراونة             | مُشرفاً               | جامعة الشرق الأوسط |   |
| د. ريما لطفي أبو حميدان          | عضواً داخلياً         | جامعة الشرق الأوسط |  |
| أ. د. صداح أحمد الحباشنة         | عضواً خارجياً         | جامعة مؤتة         |  |

## شكر وتقدير

بدايةً أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى الدكتورة سحر الطراونة، لتفضلها بقبول الإشراف

على رسالتي، ولما قدمته من إرشاد وتوجيه كان له الأثر الكبير في إنجاز الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة لمشاركتهم في مناقشة رسالتي هذه؛

شاكراً لهم جهودهم في مراجعة الرسالة ومناقشتها.

كما أشكر أساتذتي في قسم العلوم السياسية الذين تلقيت العلم على أيديهم في برنامج الدراسات

العليا، وعلى توجيهاتهم، ودعمهم لإنجاز هذه الدراسة.

**الباحث**

## الإهداء

إلى روح والدي العزيز، رحمه الله تعالى...

وإلى أُمِّي الغالية، أمدّ الله في عمرها ...

وإلى كلّ من شجّعني وساعدني على مواصلة مسيرتي العلميّة، وإتمام هذا العمل ...

**الباحث**

## فهرس المحتويات

|        |                          |
|--------|--------------------------|
| أ..... | العنوان                  |
| ب..... | تفويض                    |
| ج..... | قرار لجنة المناقشة       |
| د..... | شكر وتقدير               |
| ه..... | الإهداء                  |
| و..... | فهرس المحتويات           |
| ح..... | الملخص باللغة العربية    |
| ط..... | الملخص باللغة الإنجليزية |

### الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

|         |                                |
|---------|--------------------------------|
| 1.....  | المقدمة                        |
| 3.....  | مشكلة الدراسة                  |
| 3.....  | أهداف الدراسة                  |
| 3.....  | أهمية الدراسة                  |
| 4.....  | أسئلة الدراسة                  |
| 4.....  | فرضية الدراسة                  |
| 4.....  | حدود الدراسة                   |
| 5.....  | متغيرات الدراسة                |
| 5.....  | محددات الدراسة                 |
| 5.....  | مصطلحات الدراسة                |
| 8.....  | الأدب النظري والدراسات السابقة |
| 8.....  | أولاً: الأدب النظري            |
| 10..... | ثانياً: الدراسات السابقة       |
| 15..... | منهجية الدراسة                 |

### الفصل الثاني: الأزمة اليمنية وتأثيرها على سلطنة عُمان

|         |   |
|---------|---|
| 18..... | تمهيد وتقسيم  |
| 19..... | المبحث الأول: تطورات الأزمة اليمنية                 |
| 36..... | المبحث الثاني: تأثير الأزمة اليمنية على سلطنة عُمان |

### الفصل الثالث: السياسة الخارجية العُمانية وأهدافها تجاه الأزمة اليمنية ووسائل تحقيقها

- 45 ..... تمهيد وتقسيم
- 46 ..... المبحث الأول: مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية العُمانية
- 56 ..... المبحث الثاني: مواقف وتوجهات السياسة الخارجية العُمانية إزاء الأزمة اليمنية

### الفصل الرابع: الخيارات المحتملة للسياسة الخارجية العُمانية في التعاطي مع الأزمة اليمنية

- 66 ..... تمهيد وتقسيم
- 67 ..... المبحث الأول: سيناريو الدور الإيجابي للسياسة الخارجية العُمانية تجاه الأزمة اليمنية
- 74 ..... المبحث الثاني: سيناريو اللعبة الصفريّة للأزمة اليمنية

### الفصل الخامس: الخاتمة، النتائج والتوصيات

- 77 ..... أولاً: الخاتمة
- 79 ..... ثانياً: النتائج
- 81 ..... ثالثاً: التوصيات

### قائمة المصادر والمراجع

- 83 ..... المراجع العربية
- 91 ..... المراجع الأجنبية

## السياسة الخارجية لسلطنة عُمان تجاه الأزمة اليمنية (2015-2020)

إعداد: خميس بن علي بن خميس السندي

إشراف: الدكتورة سحر محمد الطراونة

### الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد ملامح السياسة الخارجية العُمانية وأهدافها تجاه الأزمة اليمنية. وتمثلت مشكلة الدراسة في السعي لتحليل الاستجابة العُمانية إزاء الأزمة اليمنية، والبحث في محركاتها ودوافعها، الداخليّة والخارجيّة، والسعي لتفسير أسباب اختلافها عن مواقف دول مجلس التعاون الخليجيّ الأخرى، وذلك بالنظر إلى كَوْن اليمن يعتبر ركن أساسيّ في تحقيق أمن سلطنة عُمان. وكان السؤال المحوري للدراسة هو: ما ملامح السياسة الخارجية العُمانية وأهدافها تجاه الأزمة اليمنية؟

واستخدمت الدراسة منهج صنع القرار الذي يقوم على افتراض أن العلاقات الدوليّة ما هي إلا أنماط من التفاعل السلوكي بين وحدات النظام الدولي، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتم من خلاله دراسة الإشكالات العلميّة المختلفة من خلال عدة طرق كالتركيب والتقويم والتفكيك. وقامت الدراسة على افتراض أنّ هناك علاقة بين التطوّرات التي حدثت وتحدثت في الأزمة اليمنية، وبين توجهات السياسة الخارجية العُمانية تجاه الأزمة.

خلصت الدراسة إلى نتائج عدّة أهمها أن سلطنة عُمان حرصت على أن يكون حيادها في الأزمة اليمنية إيجابياً، فلا يكون مجرد عزلة ونأي، وذلك عبر مشاركتها بأداء دور الوساطة بين الأطراف المتنازعة، وإنّ الاستجابة العُمانية للأزمة اليمنية جاءت وفق الرؤية الواقعيّة التي تتبناها السلطنة، بحيث كانت مدفوعة بالدرجة الأولى بمصالحها.

وأوصت الدراسة باستمرار السلطنة في دعم جهود الحوار والتفاوض في اليمن، وضرورة الضغط من قبل السلطنة باتجاه تكثيف الجهود الدوليّة لحلّ الأزمة، وتفعيل جهود المؤسسات الدوليّة المعنية.

الكلمات المفتاحية: اليمن، الأزمة اليمنية، سلطنة عُمان، سياسة سلطنة عُمان الخارجية.



## **The Omani Foreign Policy towards the Yemeni Crisis (2015-2020)**

**Prepared by: Khamis Ali Khamis Al-Sineidi**

**Supervised by: Sahar Mohammad Al-Tarawneh**

### **Abstract**

The study aimed to define the features of the Omani foreign policy and its objectives towards the Yemeni crisis. The problem of the study was represented in seeking to analyze the Omani response to the Yemeni crisis, researching its internal and external drivers and motives, and seeking to explain the reasons for their difference from the positions of other Gulf Cooperation Council countries, given that Yemen is considered a fundamental pillar in achieving Oman's security.

The main question of the study was: What are the features of the Omani foreign policy and its objectives towards the Yemeni crisis?

The study used the decision-making approach which is based on the assumption that international relations are nothing but patterns of behavioral interaction between the units of the international system, in addition to the descriptive and analytical approach, through which the various scientific problems are studied through several methods such as installation, evaluation and deconstruction.

The study was based on the assumption that there is a relationship between the developments that have occurred and are occurring in the Yemeni crisis, and the attitudes of Omani foreign policy towards the crisis.

The study concluded with several results, the most important of which is that the Sultanate of Oman has made sure that its neutrality in the Yemeni crisis is positive, through its participation in playing the mediating role between the conflicting parties, and that the Omani response to the Yemeni crisis came in accordance with the realistic vision adopted by the Sultanate, as it was primarily driven by its interests.

The study recommended that Oman continue to support dialogue and negotiation efforts in Yemen, and the need for pressure from the Sultanate towards intensifying international efforts to resolve the crisis, and activating the efforts of the relevant international institutions.

**Keywords: Yemen, the Yemeni crisis, Oman, Oman's foreign policy.**

## الفصل الأول

### خلفية الدراسة وأهميتها

#### المقدمة

تتبع السياسة الخارجية لسلطنة عمان تجاه الأزمات الدولية والإقليمية والعربية من فكرة النأي بالنفس عن الدخول فيها لصالح هذا الطرف أو ذاك، لكن سياستها تجاه الأزمة في اليمن تبلورت تبعاً إلى الدور الفاعل الذي تلعبه اليمن كإحدى الدوائر المهمة في معادلة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربية، وبعد أن تبين جلياً أن استمرار الأزمة في اليمن منذ عام 2011م وما شهدته من تطورات قد طالت في تأثيراتها المحيط الإقليمي، حيث أوجدت هذه الأزمة تحديات أمنية كبيرة لسلطنة عمان وباقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمر الذي فرض وضع سياسة خارجية جديدة والتحرك العاجل للتعامل مع تطورات المشهد اليمني.

لقد جاء تشكل تلك التحديات الأمنية كرد فعل طبيعي لما شهدته اليمن في الفترة السابقة على سقوط العاصمة صنعاء بيد الحوثيين، على خلفية الأوضاع التي دفعت الشعب اليمني إلى الحراك الثوري، ثم المسار الذي سارت فيه الثورة اليمنية منذ عام 2011م، بدءاً من الدور الخليجي، مروراً بالتدخلات الإيرانية المستمرة، وصولاً للفاعل الدولي الولايات المتحدة الأمريكية وضربات المتكررة ضد قواعد تنظيم القاعدة داخل اليمن.

وفي ضوء تفجّر الأوضاع في اليمن وتحولها إلى مواجهات مسلحة، فإن كثيراً من الأحداث قد تبلورت نتيجة الأسباب التي أدت لتعطيل الجهود الدبلوماسية والتوجه نحو القوة العسكرية، وما أرتبط بها من عوامل دفعت الباحثين في الشؤون الاستراتيجية نحو التساؤل المهم الذي يرتبط بفترة ما بعد الحلول العسكرية، بعد تعثر الحلول السياسية، فيما بدا تأثير الأزمة اليمنية واستمرارها واضحاً على

الأوضاع في سلطنة عمان وباقي دول الخليج العربي، الأمر الذي دفع صانع القرار في سلطنة عمان لتوجيه المعنيين في النظام السياسي لوضع سياسة خارجية تتلاءم مع الواقع اليمني الجديد، فضلاً عن توفر عدد من المبررات التي تحث عن ضرورة توفير ضمانات الحيلولة دون الارتداد والوقوع في هوة الصراع العسكري في المنطقة التي شهدت بدايات هذا الصراع مع انطلاق ما يعرف بعملية "عاصفة الحزم" التي شنها التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، بعد تشكيله في آذار (مارس) 2015م (طاهر، 2015: 142).

لقد انطوت التطورات التي شهدتها اليمن منذ دخول الحوثيين العاصمة صنعاء في أيلول 2014، على تحديات استراتيجية غير مسبوقة، ليس على وحدة اليمن واستقراره فقط، وإنما على الأوضاع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أيضاً، ومنطقة الشرق الأوسط بوجه عام، ولاسيما أن هذه التطورات أخذت تؤثر على السياسات الخارجية، والتفاعلات الإقليمية والأزمات الأخرى التي تشهدها دول المنطقة.

ثم أسهمت جملة من الأحداث من عام 2015، في بلورة أهداف جديدة ضمن السياسة الخارجية لسلطنة عمان تجاه الأزمة اليمنية، حينما لجأ الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي إلى الحدود اليمنية العُمانية بعد أن قرر الحوثيون، إلى جانب حليفهم الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، اجتياح عدن لاعتقاله. ومنذ ذلك الحين تميّز الموقف العُماني باختلافه عن مجمل مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، وموقف المملكة العربية السعودية تحديداً، وذلك بالتحديد بعد القرار العُماني اللافت في عدم المشاركة ضمن تحالف "عاصفة الحزم". وهو ما جدد التأكيد على مدى اختلاف وفردة السياسية الخارجية العُمانية، وبالتالي التأكيد على ضرورة البحث بطبيعة هذه السياسة والتوجهات والمحددات التي تحكمها وتسهم في صياغتها.

## مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في تفسير الطبيعة المختلفة لاستجابة سلطنة عُمان للأزمة اليمنية بطريقة مُغايرة لاستجابة باقي دول مجلس التعاون الخليجيّ الأخرى لها.

## أهداف الدراسة

1. التعرف على تطورات الأزمة اليمنية التي ساهمت في تحديد سياسة صانع القرار العماني إزائها.
2. تحديد ملامح السياسة الخارجية العُمانية وأهدافها تجاه الأزمة اليمنية.
3. توقع مستقبل توجهات السياسة الخارجية العُمانية تجاه الأزمة اليمنية.

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في جانبين:

### الأهمية النظرية

تتبع أهمية الدراسة العلمية من كونها تسعى لتقديم تحليلات لطبيعة السياسة الخارجية لسلطنة عُمان بالعموم، وتجاه الأزمة اليمنية على وجه الخصوص. وذلك عبر التركيز على متغيرات وثوابت السياسة الخارجية لسلطنة عُمان تجاه الأزمة اليمنية، تبعاً للتطورات السياسية والأمنية المتسارعة فيها، والتي تأتي في فترة زمنية تشهد متغيرات إقليمية ودولية في النشاطات الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية والعسكرية. وبالتالي، فإن الدراسة تسهم في تعميق الفهم والإدراك بمحددات وتوجهات السياسات الخارجية في منطقة الخليج العربي، وتفسير نماذج الاستجابة المختلفة للأزمات الدوليّة فيها. وهي بذلك تسهم في إثراء المكتبة العربية في هذا الباب.

## الأهمية العملية

توفّر الدراسة فرصة لصناع القرار وللسياسيين والجهات الحكومية في المنطقة العربية وللمراكز البحثية التي تتعامل مع المؤسسات الرسمية العربية والإقليمية والدولية في مجال الدراسات المعمقة بموضوع الأمن، الإلمام بخصوصية المنطقة وأهمية الأمن فيها بغية وضع المعالجات عن الأزمات في المنطقة.

## أسئلة الدراسة

1. ما هي تطورات الأزمة اليمنية التي ساهمت في تحديد السياسة الخارجية العُمانية تجاهها؟
2. ما ملامح السياسة الخارجية العُمانية وأهدافها تجاه الأزمة اليمنية؟
3. ما التوقعات المستقبلية لتوجهات السياسة الخارجية العُمانية تجاه اليمن؟

## فرضية الدراسة

تفترض الدراسة بأنّ هناك علاقة بين التطوّرات التي حدثت وتحدث في الأزمة اليمنية، وبين توجهات السياسة الخارجية العُمانية تجاه الأزمة.

## حدود الدراسة

تشتمل حدود الدراسة في الآتي:

- الحدود الجغرافية: سلطنة عُمان، والجمهورية اليمنية.
- الحدود الزمنية: تقتصر هذه الدراسة من الناحية الزمنية على الفترة من عام 2015م حتى 2020م. واختير العام 2015م كونه العام الذي شهدت فيه الأزمة اليمنية متغيرات مؤثرة على إثر لجوء الرئيس اليمني هادي عبد ربه منصور إلى الحدود العمانية اليمنية خشية من

قوات الحركة الحوثية التي فرضت سيطرتها على العاصمة صنعاء. أما نهاية الفترة فقد روعي أن تكون عام 2020م لأن هذا العام هو التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على البيانات والمعطيات المتعلقة بهذه الدراسة، وما يمكن الوقوف عنده من أحداث ومتغيرات لأغراض إنجاز موضوع هذه الدراسة.

### متغيرات الدراسة

- المتغير المستقل: الأزمة اليمنية وتطوراتها.
- المتغير التابع: السياسة الخارجية لسلطنة عُمان.

### محددات الدراسة

يتوقع أن تواجه الدراسة عدداً من المحددات، أبرزها: عدم توفر دراسات ومراجع كافية تتحدث عن السياسة الخارجية في سلطنة عمان. وتباين الدراسات التي أصدرها الباحثون حول الأزمة اليمنية وذلك تبعاً للتوجهات والمواقف السياسية التي يتبنونها، وما يتوفر لديهم من معلومات. وكذلك صعوبة الوصول إلى الأرشيف المتصل بموضوع الدراسة وذلك بسبب الطابع السري للمداولات بين الأطراف المعنية.

### مصطلحات الدراسة

#### 1. السياسة الخارجية (Foreign Policy)

##### لغة: السياسة

يتكون هذا المصطلح من مفردتين: السياسة، والخارجية. أما (السياسة) فهي مصدر للفعل سَاسَ، وهي القيام على الشيء بما يصلحه، و"سَاسَ الأمرَ سياسةً"؛ أي قام به، و"سَوَّسَهُ القومُ"؛ أي جعلوه

يسوسهم ويقودهم (ابن منظور، 2010: 7:301). وأما (الخارجية)، فالخارج، هو اسم فاعل من الفعل خرج يخرج خروجاً، ويطلق على الجانب الظاهر من الشيء، وهو عكس الداخل (الجوهري، 2009: 311)

### اصطلاحاً: السياسة الخارجية

- يعرف محمد السيد سليم السياسة الخارجية بأنها: برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي (السيد سليم، 1997: 12).
- ويعرفها ستيفن كندال بأنها: صياغة النتائج المرجوة أو المتوقعة والتي يترتب عليها اتخاذ قرار من قبل أولئك الذين يملكون السلطة أو القدرة على إدارة موارد الدولة الوطنية بشكل كامل وبالتالي تكون المصالح الوطنية هي المنتج النهائي لهذه السياسة (Neack, 2003: 26).
- ويعرفها بوتر بأنها: البرامج القومية للعمل في العلاقات الدولية، كما أنها تشير إلى الحوافز والغايات القومية التي يمكن تحقيقها بواسطة أجهزة وزارة الخارجية، أما هورت فيعرفها بأنها سلوك ومسلك الدولة تجاه الدول الأخرى، أنها برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدول بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب (حميد، 2016: 83).

### إجرائياً: السياسة الخارجية لسلطنة عُمان

القرارات التي تتخذها والمواقف التي تتبناها حكومة وقيادة سلطنة عُمان، نيابةً عن السلطنة، فيما يتعلق بالتفاعل والاستجابة للأحداث والتطورات خارج حدود السلطنة، ومع الوحدات الدولية الفاعلة في النظام الإقليمي والدولي؛ وذلك بغرض تحقيق مصالح المجتمع والدولة العُمانية، وفقاً لما تراه وتقدره القيادة العُمانية.

### 2. الأزمة (Crisis)

## لغة: الأزمة

الأزمة هي الشدة والضيّق، ويطلق على الطريق الضيّق بين جبلين: مأزم (الجوهري، 2009:39).

## اصطلاحاً: الأزمة

- عرّفها هيرمان بأنها: "الوضع الذي يُهدد أحد الأهداف الرئيسة للوحدة السياسية، بحيث يحدّ من الوقت للتفكير والتخطيط، والاستجابة، من أجل تغيير النتيجة المحتملة". (Hermann, 1969: 12)
- وعرّفها هنري كيسنجر بأنها: "عرض لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة على الانفجار، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل تفاقم عواقبها" (الضحيان، 2001: 29).
- وعرّفها نورمان فيلبس بأنها: "حالة طارئة، أو حدث مفاجئ، يؤدي إلى الإخلال بالنظام المتبع في المنظومة، مما يضعف المركز التنافسي لها ويتطلب منها تحركاً سريعاً، واهتماماً فورياً، وبذلك يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة اعتماداً على درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظومة" (Phelps, 1986: 6).
- وعرّفها عبد القادر محمد فهمي بأنها: "نمط سلوكي يعكس قدراً واضحاً من التوتر الحادّ أو الإنكسار المفاجئ في العلاقة بين وحدتين أو أكثر من وحدات النظام الدولي، وهذا التوتر يتضمن عنصر المفاجأة والمباغطة، كما ينطوي على ضيق الوقت اللازم للاستجابة، ويطرح احتمالات قويّة لاستخدام العنف المنظم" (محمد فهمي، 2014: 224).

## اجرائياً: الأزمة اليمينية

تلك الحالة الحرجة من تعارض المصالح والرؤا والتوجهات بين الأطراف الداخلية والخارجية الفاعلة والمؤثرة في داخل حدود الجمهورية اليمنية، وتحديدًا منذ تصاعد الأحداث مع دخول الحوثيين صنعاء في أيلول (سبتمبر) 2014م.



## الأدب النظري والدراسات السابقة

### أولاً: الأدب النظري

تعدّ السياسة الخارجية من المجالات الهامة التي يسعى كثير من الباحثين المتخصصين لدراساتها ومحاولة فهمها بغية رصد مبررات السلوك الخارجي الذي تقوم به الدولة تجاه بعض المواقف والأحداث الصادرة عن دولة معينة. وترجع أهمية دراسة السياسة الخارجية إلى أنها واحدة من أهم الفروع الكبرى في مجال العلوم السياسيّة. وقد برز مفهوم السياسة الخارجيّة في العشرينيات من القرن العشرين للتعبير عن سلوك الدولة في المجال الخارجي تمييزاً عن المجال الداخلي (عبد الغني، 2015: 83).

ويعرّف عالم السياسة الأمريكي، ريتشارد سنايدر، بأنها "منهج للعمل، أو مجموعة من القواعد، يتم اختياره للتعامل مع مشكلة معينة حدثت، أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها مستقبلاً". ويرى سنايدر بأن موقف الدولة هو موقف صناع القرار من أصحاب الصفة الرسميّة، وسلوكها هو سلوكهم، وأن السياسة الخارجيّة لها عبارة عن محصلة لقرارات أشخاص يتبوأون المناصب الرسميّة فيها (النعمي، 20:2011).

أما أستاذ السياسة الدولية الأمريكي، تشارلز هيرمان، فيعرفها بأنها: "تلك السلوكيات الرسميّة التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون أو من يمثلونهم، قاصدين بها التأثير في سلوك الوحدات الدوليّة الخارجيّة" (السيد سليم، 1997: 7).

وتتأثر السياسة الخارجية بثلاث عوامل ومحددات أساسية، هي البيئة الفردية المتمثلة بصانع القرار، وما خبره من تجارب، وما يعتنقه من مبادئ وقناعات، والبيئة الداخلية، المتمثلة بالإقليم

والسكان، وما تفرضه وتحدده معطيات الجغرافيا والديمغرافيا، والبيئة الخارجيّة المتمثلة بالنظام الإقليمي والدوليّ (أبو دية، 1990: 12).

وفي الحالة العُمانية فإن تجربة صانع القرار تحددت بموجب ما عرفته البلاد من تحديّات خارجية وداخلية منذ عقد السبعينات، وهو ما رسخ القناعة باتجاه التزام سياسة الحياد والنأي بالنفس عن التدخل في شؤون الدول الأخرى. في حين تفرض معطيات الجغرافيا على صانع القرار العُماني ضرورة المشاركة والانخراط في تحالفات موسّعة بغرض الحفاظ على أمن واستقرار مساحة إقليمها الممتدة في منطقة تكتسب أهمية دولية بسبب الموقع الاستراتيجي المطلّ على مضيق هرمز وخليج عُمان وبحر العرب والمحيط الهندي، وهي الممرات المهمة في حركة التجارة والنفط الدوليّة. وعلى مستوى البيئة الدولية، فقد دفعت حالة السيولة في التحالفات على المستوى الدولي منذ نهاية الحرب الباردة صنّاع القرار للبحث عن بناء شبكة من العلاقات والخيارات الموسّعة، وعدم الاقتصار على علاقات التحالف التقليدية ذات الطابع الأحاديّ (البلوشي، 2016: 54).

وقد جاءت أحداث اليمن لتشكل عامل مؤثر في توجيه السياسة الخارجية العمانية نحو أهداف جديدة وذلك لما تمثله اليمن من عمق استراتيجي لدول البحر الأحمر والجزيرة العربية والخليج العربي، فهي البوابة الجنوبية للخليج العربي، ما يجعل منها عاملاً مهماً لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستقرارها جميعاً، بل إن اليمن يعتبر ركن أساسي في تحقيق أمن سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية أولاً، وبقية دول مجلس التعاون ثانياً؛ من خلال حمايتها لحدودهما البرية الجنوبية بالنسبة إلى السعودية، والغربية بالنسبة إلى سلطنة عُمان. ما يعني بالتبعية أن أي فوضى أو تهديد استراتيجي في اليمن يمثل خطراً أمنياً وتهديداً استراتيجياً للأمن الوطني العماني والسعودي بشكل خاص، وللأمن الوطني في مجمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام.

واكتسبت الأزمة اليمنية بعداً اقليمياً ودولياً مع تزايد المؤشرات عن دور إيراني في دعم الحوثيين، ما ضاعف من أهمية الأزمة بالنسبة لدول مثل المملكة العربية السعودية، باعتبارها تهديداً مباشراً لأمنها القومي، ودفعها باتجاه التدخّل في مجريات الأحداث، بكل السبل، بما في ذلك خيار التدخل العسكريّ المباشر. في حين برز الموقف والدور العُماني المختلف مع رفض الانخراط في التدخل المسلح، ومحاولة دفع جهود الوساطة، وتوظيف الصلات بمختلف الأطراف في سبيل ذلك. وهو ما جاء ليعبر عن مجمل توجهات السياسة الخارجية العُمانية المتسمة بالحياد.

## ثانياً: الدراسات السابقة

### الدراسات العربية

- دراسة الندابي، طلال بن عبد الله (2018): أثر الهوية الوطنية على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان (1970-2016).

ينطلق الباحث من عامل "الهوية الوطنية" لفهم وتحليل السلوك السياسي الخارجي لسلطنة عُمان، منذ تولي السلطان قابوس بن سعيد سلطات الحكم عام 1970م، وحتى عام 2016م. وافترضت الدراسة بأن هناك علاقة بين الهوية الوطنية لسلطنة عُمان وبين مضامين سياستها الخارجية. وقد وقفت الدراسة على العوامل التي تسهم في بناء الهوية الوطنية لسلطنة عُمان، والمرتكزات الأساسية لسياستها الخارجية، وقامت بدراسة تأثير عامل الهوية في صنع هذه السياسة. وخلصت إلى نتائج عدّة أهمها أن السياسة العُمانية تتطوّر في تفاعلاتها وعلاقاتها على الساحة الدولية من مجموعة ثوابت ومرتكزات نابعة من مكونات هويتها الوطنية، وأن السلوك السياسي الخارجي لها يعبر عن خصوصية عُمانية. وأوصت الدراسة بضرورة الالتفات من قبل الباحثين والمهتمين بالسياسة العُمانية،

إلى دراسة خصوصية الهوية العُمانية عند التطرق إلى المواقف السياسية التي اتخذتها السلطنة في مختلف الساحات.

- دراسة مسن، حاتم بن سعيد (2017): **مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية (2005-2016).**

تتبعت الدراسة مراحل تطور السياسة الخارجية العمانية، مع تقديم تحليل لمرتكزات السياسة الخارجية العُمانية في تعاملها مع المتغيرات الإقليمية خلال الفترة (2005-2016). وقامت الدراسة على افتراض أن هناك تأثير للمتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية العمانية خلال الفترة 2000-2016م. وخلصت إلى نتائج عدّة أهمها أن سلطنة عُمان تنتهج في سياستها الخارجية سياسة وصفها الباحث بـ "الحياد الإيجابي وعدم الانحياز". وأن السياسة الخارجية العُمانية تقوم على مرتكزات عدّة، أهمها الواقعيّة، والمصلحة الوطنية. وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات، حول موضوع الرسالة، لتغطية النقص في الدراسات السابقة التي تناولت موضوع مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ضوء المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية.

- دراسة حسين، أيمن عبد الكريم (2017): **عُمان ومواقفها الإقليمية تجاه الأزمات في المنطقة.**

تتناول الدراسة تصاعد الأحداث والاضطرابات في منطقة "الشرق الأوسط"، وبالتحديد منذ مطلع الألفية الجديدة وحتى تاريخ الدراسة. ويرى الباحث بأن التحوّل في العراق عام 2003م كان البداية الفعلية لأزمات المنطقة في الألفية الجديدة، قبل أن تتسارع بعد اندلاع موجة الاحتجاجات العربية عام 2011م، وما خلفته من أزمات في عدد من الدول. وتتمحور الدراسة حول البحث في الاستجابة العُمانية لهذه الأزمات، ويتوقف تحديداً عند السياسة الخارجية العُمانية تجاه الأزميتين السورية واليمنية. وافترض الباحث أن السياسة الخارجية العُمانية إزاء هذه الأزمات اتسمت بالسعي نحو تحقيق واستعادة

الاستقرار والتوازن في المنطقة، وخلصت الدراسة إلى نتائج عدّة أهمها أن السياسة العُمانية حرصت على اتباع سُبُل الوساطة الدبلوماسية في استجابتها للأزمات، لتطبّق بذلك ما يطلق عليه "الحياد الإيجابي". وأوصت الدراسة بضرورة أتباع سائر الدول العربية توجهات وأدوار مقارنة للسياسة الخارجية العُمانية.

- دراسة أبو دية، سعد (1998): السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس (1970-1998)؛ دراسات في عقائد صانع القرار العُماني.

تناولت الدراسة محددات ومرتكزات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان في عهد السلطان الراحل قابوس بن سعيد. وقد اعتمد الباحث منهج صناعة القرار تحليل السياسة الخارجية العُمانية. وانطلق من البعث في المزايا الشخصية لصانع القرار العُماني، والبيئة النفسية لديه، وبما تشتمل عليه من عقائد ومدرجات، بما في ذلك التأثير بالموروث التاريخي للسلطنة، إضافة إلى تناول الباحث تأثير التجربة التاريخية وتحديد تأثيرات مشكلة ظفار على صانع القرار. وتناولت الدراسة أيضاً نظرة السلطان قابوس إلى البيئة العملية الخارجية المحيطة بالسلطنة، بما في ذلك البحث في تطور علاقات عُمان بالنظام الإقليمي العربي، وتزايد توجهها نحو الانخراط في العمل العربي المشترك، وهو ما تجسّد تحديداً عبر انخراطها في مجلس التعاون الخليجي بشكل فعّال. وخلص الباحث إلى إن السلطنة اعتمدت في عهد السلطان بشكل أساسي على تطبيق مبدأ التوازن في السياسة الخارجية، وذلك عبر بيان واستعراض مواقفها من الصراعات الإقليمية، من الحرب العراقية الإيرانية إلى القضية الفلسطينية إلى قضية الكويت.

## الدراسات الأجنبية

- Lackner, Helen (2019): **Yemen in Crisis; The Road to War.**

دراسة لاكلنر (2019): **اليمن في أزمة: الطريق إلى الحرب.**

تتناول الدراسة الأزمة اليمنية منذ عام 2011م، وحتى تاريخ الدراسة، مع التركيز على استعراض التدخل الخارجي فيها. إضافة إلى تحديد دور أهم القوى الداخلية الفاعلة على الأرض. قامت الدراسة على افتراض أن التدخلات الخارجية في الأزمة كانت مرتبطة بشكل مباشر بالعوامل والأسباب الداخليّة في اليمن. تقدم الدراسة تحليلات لجذور الأزمة، بما في ذلك الأسباب المتعلقة بالبنى الاجتماعية، وتحديد القبيلة في اليمن ودورها السياسي، إضافة إلى أثر العمل الطائفي، وذلك باعتبارها عوامل أدت إلى إضعاف بنية الدولة. ثم تخصص الباحثة الجزء الأكبر للبحث في التدخلات الخارجية، وخصوصاً من قبل دول الجوار الإقليمي، وتبيّن كيف جاءت مرتبطةً بالعوامل والمؤثرات الداخليّة. وتخلص الدراسة إلى نتائج عدّة أهمها أن تدويل الصراع في اليمن هو ما جعل من الصعب حلّ الأزمة اليمنية. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على حلّ الأزمة اليمنية انطلاقاً من التوفيق بين الأطراف الداخلية، وضرورة وقف التدخلات الخارجية في الأزمة.

- Colombo, Silvia (2017): **Foreign Policy Activism in Saudi Arabia and Oman. Diverging Narratives and Stances towards the Syrian and Yemeni Conflicts.**

دراسة كولومبو (2017): **نشاط السياسة الخارجية في السعودية وعمان: الرؤى والمواقف المتباينة إزاء الأزميتين السوريّة واليمنيّة.**

تبحث الدراسة في الاضطرابات بمنطقة "الشرق الأوسط"، منذ عام 2011م، وحتى تاريخ إعداد الدراسة وبالتحديد الأزميتين السورية واليمنيّة، وتداعياتها على المنطقة، ومن ثم تتجه للبحث في كيفية استجابة كل من المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان للأزميتين. افترضت الدراسة أن هناك تباين

بين السياستين الخارجيتين لكلا الدولتين إزاء الأزمات الإقليمية من حيث شكل التدخل فيها. وخُصت الدراسة إلى أنه بينما اتجهت السعودية للانخراط بشكل أكبر، انطلاقاً من رؤية تعتبرهما مرتبطين بأمنها القومي، اتجهت السياسة العُمانية نحو تبني الحياد ومحاولة لعب دور الوساطة. وأوصت الدراسة بضرورة الدفع باتجاه ممارسة دول المنطقة أدوار إيجابية إزاء الأزمات فيها بما يضمن التوصل لحلول لها بأقل كُف ممكنة.

- Al-Balushi, Maryam (2016): **The effect of Omani-Iranian relations on the security of the Gulf Cooperation Council countries after the Arab Spring.**

دراسة البلوشي (2016): تأثير العلاقات العُمانية-الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد الربيع العربي.

تناولت الدراسة تأثير العلاقات العُمانية - الإيرانية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك تحديداً في الفترة ما بعد عام 2011م، وحتى تاريخ إعداد الدراسة عام 2016م. تنطلق الدراسة من الإشارة إلى صعوبة بناء رؤية موحدة للعلاقات الخليجية - الإيرانية، باعتبار أن الدول الخليجية منقسمة في كيفية التعامل مع الموضوع الإيراني، حيث تتجه دول منها إلى الشعور بالخوف وعدم الارتياح لسياسة إيران في المنطقة، بينما لا تجد دولة مثل عُمان ذلك الخطر. وافترضت الدراسة بأن علاقات عُمان مع إيران كان لها آثار متفاوتة على الأمن الخليجي، ما بين إيجابية وسلبية.

وتبحث الدراسة في تاريخ العلاقات بين البلدين بهدف الكشف عن أسباب تشكّل الرؤية العُمانية الإيجابية عن إيران، وبالتالي العلاقات الجيدة معها. وخلصت الدراسة إلى أنه كان للعلاقات العُمانية - الإيرانية آثار عدّة على أمن دول مجلس التعاون، وتشير إلى تأثيرات سلبية مثل الرفض العُمني عام 2011م لمشروع "الاتحاد الخليجي" رغبةً منها في الحفاظ على سياساتها المستقلة، وأخرى إيجابية، مثل الدور العُمني في التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني عام 2015م. وأوصت الدراسة

بضرورة تعزيز التنسيق والتعاون والتقريب بين وجهات نظر السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون، وخصوصاً فيما يتعلق بالموقف من إيران، بما يضمن تعزيز أمن دول مجلس التعاون على كافة المستويات.

### ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

بالاطلاع على الدراسات السابقة، نجد بأن الدراسات السابقة إما أنها تناولت السياسة الخارجية العُمانية بالعموم، أو أنها تناولت الأزمة اليمنية وتفاعل الدول الإقليمية بالعموم معها، ولكن هذه الدراسة تتميز من وجهين؛ وذلك في كونها تعالج السياسة الخارجية العُمانية من حيث ارتباطها بالموقف من الأزمة اليمنية تحديداً. بالإضافة إلى أن الدراسة تحاول تقديم جملة من التوقعات المستقبلية المتعلقة بالأزمة والسياسة الخارجية العُمانية تجاهها.

### منهجية الدراسة

للتثبت من صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، تم الاعتماد على المناهج التالية:

### منهج صنع القرار

ومن أبرز الذين كتبوا فيها هو ريتشارد سنايدر، وينطلق من افتراض أن العلاقات الدولية ما هي إلا أنماط من التفاعل السلوكي بين وحدات النظام الدولي، وأن معظم الاستراتيجيات القائمة والعلاقات ما بين وحدات النظام الدولي، ما هي إلا نتاج قرارات شخص أو مجموعة أشخاص أو مجموعة من المؤسسات، مخولين سياسياً وقانونياً من الدولة نفسها، لرسم السياسة العليا للدولة وعلاقاتها الأخرى مع باقي الدول (النعمي، 2011: 208).



وفي هذه الدراسة يتم استخدام هذا المنهج عبر تتبع مواقف صناع القرار في سلطنة عُمان، ومحاولة الوقوف على المحددات والتوجهات التي حكمتهم وساهمت في صياغة قراراتهم ومواقفهم.

### المنهج التاريخي

ومن أبرز من كتب فيه المؤرخ البريطاني، آلان تايلور، كما في كتابه "أصول الحرب العالمية الثانية". ويقوم المنهج على فكرة أن التاريخ هو سلسلة من الأحداث والوقائع المترابطة التي تساهم في صناعة وتشكيل الواقع، وأنه من خلال تتبع هذه الأحداث يمكن الوصول إلى تفسيرات للظواهر الحاضرة (أبراش، 2009: 142).

ويتم استخدام هذا المنهج في الدراسة عبر الرجوع إلى الأحداث التاريخية بغرض تفسير الظواهر والأحداث الراهنة، بما في ذلك تاريخ العلاقات العُمانية - اليمنية، وكذلك جذور وأحداث وتطورات الأزمة اليمنية.

### المنهج الوصفي التحليلي

وهو المنهج الذي يتم من خلاله دراسة الإشكالات العلميّة المختلفة من خلال عدة طرق كالتركيب والتقويم والتفكيك، ويعد هذا المنهج ملائماً للعلوم السياسية بشكل كبير حيث يكثر استخدامه فيها، ويستخدم في المنهج التحليلي ثلاث عمليات وهي التفسير، النقد، والاستنباط، وقد يستخدم الباحث إحدى هذه العمليات أو قد يجمع بين عمليتين أو أكثر (أبراش، 2009: 153).

وفي هذه الدراسة تم تطبيق هذا المنهج عبر وصف أحداث الأزمة اليمنية ابتداءً، ووصف ملامح السياسة الخارجية العُمانية إزائها، ومن ثم محاولة تقديم التحليلات التي تفسّر هذه الأحداث والظواهر وتكشف عن الأسباب الكامنة ورائها.

## منهج التحليل النظمي

أهم رواد هذا المنهج هما مارتن كابلان، وجورج مودلسكي، وديفيد إيستون. ويعتمد على فكرة مفادها أن هناك عوامل خارجية يطلق عليها "المدخلات" تتفاعل مع وسط نظامي من خلال "العمليات"، ويترتب عليها نتائج تسمى "مخرجات"، ومن ثم يكون هناك تغذية راجعة (Feedback) (حمدان، 2018: 91).

وسوف يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة عبر دراسة المدخلات، المتمثلة بالعوامل والأسباب التي صاحبت الأزمة اليمنية، والعمليات، المتمثلة بتفاعلات الأزمة بين أطرافها الداخلية والخارجية، ومن ثم دراسة المخرجات، المتمثلة بقرارات صانع القرار العماني.

## الفصل الثاني

### الأزمة اليمنية وتأثيرها على سلطنة عُمان

#### تمهيد وتقسيم

جاءت بدايات الأزمة اليمنية إثر اندلاع ثورة الشباب اليمنية في العام 2011م، على نظام الرئيس اليمني السابق، علي عبد الله صالح، والذي كان قد حكم البلاد مدة تجاوزت الثلاثة عقود من الزمن، منذ العام 1978م. فجاءت اندلاع الثورة احتجاجاً على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد، واحتجاجاً على تزايد مستويات الفساد، وتوجه الرئيس صالح نحو توريث ابنه، أحمد علي عبدالله صالح الحكم.

تفاعلت الأزمة اليمنية الداخلية مع المواقف الإقليمية، وأهمها موقف دول مجلس التعاون الخليجي الذي دفع باتجاه تقديم المبادرة التي عرفت بـ "المبادرة الخليجية"، وفي ضوءها بدأت آليات المرحلة الانتقالية تدخل حيز التنفيذ في اليمن. إلا أن الانقلاب الحوثي في العام 2014م، بعد تحالف الرئيس السابق، علي عبدالله صالح معه، ومن ثم دخولهم صنعاء واحتلالها، أدى إلى الانقلاب على هذه المسار. وأعقب ذلك منعطف جديد تمثل بتشكيل "التحالف العربي" الذي قاد عمليات عسكرية في اليمن منذ العام 2015م، بغرض إعادة الحكومة الشرعية إلى الحكم في اليمن. وتلا ذلك بروز صراعات داخلية جديدة، أهمها الصراع بين المجلس الانتقالي الجنوبي، المنبثق عن الحراك الجنوبي، والحكومة الشرعية، ما زاد من تعقيد الأزمة وأطال أمدها. وكان لأحداث الأزمة تداعيات وتأثيرات عديدة على سلطنة عُمان، بحكم الجوار المباشر بينها وبين اليمن، ما بين التبعات السياسية والأمنية والاقتصادية.

يتناول المبحث الأول من هذا الفصل أحداث الأزمة اليمنية، فبين أهم الأطراف الفاعلة فيها، ويحلل مواقفها، ويستعرض أهم المنعطفات والأحداث خلال الأزمة، أما المبحث الثاني للفصل فقد خصص لتناول أهم تأثيرات الأزمة على سلطنة عُمان. وقد استخدم الباحث في هذا الفصل كلاً من المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، وكذلك منهج التحليل النظمي.

## المبحث الأول تطورات الأزمة اليمنية

تتعدد جذور الأزمة المندلعة في اليمن منذ بداياتها مع أحداث ثورة الشباب اليمنية عام 2011م، وبالإمكان الوقوف على الجانب الأهم منها ضمن طبيعة التركيبة الاجتماعية - السياسية المتداخلة في البلاد، والتي تأتي بالدرجة الأولى بسبب من الطبيعة القبليّة المُسيطرَة على المجتمع والنظام السياسي في اليمن، حيث تعتبر القبيلة في اليمن بمثابة وحدة سياسية مستقلة، لها نفوذها في مناطقها، وهي ذات تأثير وحضور فاعل على مستوى النظام السياسي والمشاركة في الحكم. هناك تحالفات قبليّة رئيسيّة في اليمن، والتي كان لها اعتبارها بشكل دائم، على مختلف الأزمنة وانظمة الحكم، ومن أهمها: تحالفات حاشد، وبكيل، ومذحج، في شمال اليمن، ويافع، والعوالق، في جنوب اليمن.

وقد أثار توجه الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، للسيطرة على الدولة والتحول نحو النظام الرئاسي وتعيين أقربائه في المناصب الامنيّة الحساسة، والتوجه نحو توريث ابنه أحمد علي عبدالله صالح، والذي قام بتعيينه في منصب رئيس الحرس الجمهوري عام 2004م، كل ذلك أثار الحساسيات لدى القبائل الكبرى الحليفة لنظامه، وبخاصة لدى قبيلة حاشد، وأسرة الأحمر تحديداً، والتي تنزعها. وهو ما تزايد مع الشعور بنية علي عبدالله صالح وسعيه لتوريث اللواء علي محسن الأحمر في الحرب

مع الحوثيين بهدف إخراجهم من الجيش وإقالته بذريعة فشله في الحرب وعدم حسمها عسكرياً (الحميري، 2018: 4).

نتيجة لتوجه علي عبدالله صالح لاحتكار السيطرة على مؤسسات الحكم في البلاد والتوجه نحو التوريث، تصاعد الصراع بين الرئيس صالح وبين حلفائه من القيادات ذات الخلفية القبلية، وأبرزهم اللواء علي محسن الأحمر، قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية، وأبناء الشيخ عبدالله الأحمر، وبعض الأحزاب السياسية، في مقدمتها التجمع اليمني للإصلاح، ثاني أكبر حزب سياسي في اليمن. وظهر هذا الصراع إلى العلن مع اندلاع ثورة الشباب اليمنية عام 2011م، حين أعلنت هذه الأطراف انضمامها للثورة.

وقد جاء انضمام كبار قيادات القبائل اليمنية، كحاشد، ويكيل، وإعلان انضمامهم إلى الثورة الشباب اليمنية عام 2011م، ليوجه ضربة قاسمة لنظام علي عبدالله صالح، وبحيث أرغمته على الإذعان والاستجابة للمبادرة الخليجية، كما سيأتي تفصيله في هذا المبحث. حيث مثل ذلك بداية انشقاق القبائل الحليفة عن التحالف الذي كان يجمعها مع ناظم صالح، وبالتالي افتقاده لأهم ما كان يستند عليه خلال فترة حكمه التي استمرت أكثر من ثلاثة عقود (الحميري، 2018: 5).

تصاعدت أحداث الأزمة اليمنية منذ اندلاع ثورة الشباب اليمنية في الحادي عشر من شباط (فبراير) 2011م. سيتم تناول مسارات تطوّر الأحداث في الأزمة من خلال تتبع مواقف الأطراف المحليّة الفاعلة فيها مع الإشارة إلى أهم الارتباطات الخارجية لكل منها. هناك أربعة أطراف رئيسية فاعلة في أحداث هذه الأزمة وموجّهة لها، وهي: حزب المؤتمر الشعبي العام، وحركة الحوثيين، وحزب التجمع اليمني للإصلاح، والحراك الجنوبي.

بدايةً، هناك حزب المؤتمر الشعبي العام، ويطلق على المنتمين له "المؤتمريون"، وهو حزب الرئيس علي عبدالله صالح والدائرة المحيطة به والمقربة منه، وهو الحزب الحاكم في اليمن عند اندلاع ثورة العام 2011م. تأسس الحزب على يد الرئيس السابق علي عبدالله صالح عام 1982م، وذلك بعد أربعة أعوام من توليه رئاسة البلاد عام 1978م، ومنذ ذلك الحين سيطر على الحكم في البلاد، وبقي مسيطراً حتى العام 2011م. كان الحزب وسيلة لتعزيز سيطرة النظام الحاكم والرئيس صالح على البلاد، ومحاولة لخلق وتوسعة القاعدة الشعبية للحكم، من خلال السعي لاستقطاب زعماء القبائل والوجهاء للانضمام إليه (البرهاوي، 2016: 116).

بعد قيام الوحدة بين شطري اليمن عام 1990م، عقدت أول انتخابات برلمانية عام 1993م، وتمكن حزب المؤتمر فيها من الفوز بأغلبية المقاعد في البرلمان، حاصداً (121) مقعد من أصل (301) مقعد. واستمرت هيمنته وتمكن من تحقيق فوز بـ (187) مقعد من أصل (301) في انتخابات عام 1997م. وكذلك في انتخابات عام 2003م، حين اكتسح وفاز بـ (238) مقعد من أصل (301) مقعد (الروحاني، 2010: 342).

مع مطلع الألفية الجديدة، تزايد استئثار الرئيس علي عبدالله صالح وحزب المؤتمر بالسلطة، وأخذ يعين المقربين منه في المناصب القيادية الأمنية والعسكرية، مثل ابنه أحمد الذي عينه عام 1999م في منصب قيادة القوات الخاصة، وفي عام 2004م جمع له أيضاً منصب قيادة قوات الحرس الجمهوري. وعين ابن أخيه، يحيى محمد عبدالله صالح، في عام 2001م، بمنصب رئيس الأركان لقوات الأمن المركزي، وابن أخيه الآخر، طارق محمد عبدالله صالح، عام 2004م، في منصب قيادة الحرس الخاص، وعمار محمد عبدالله صالح، في منصب رئيس وكالة جهاز الأمن القومي (البيضان، 2019: 193).

ظلّ حزب المؤتمر الشعبي قائماً على الولاء للسلطة والرئيس وتحالفات المصالح، وكان عبارة عن وسيلة للوصول إلى السلطة، وغطاءً لتعزيز سيطرة صالح والمقربين منه على الحكم، وبذلك ظلّ مفتقراً إلى الأيديولوجيا، والرؤى والبرامج، وهو ما سهل وقوع الانقسامات داخلة، كما سيأتي بيانه.

حين اندلعت ثورة الشباب اليمنية، في الحادي عشر من شباط (فبراير) 2011م، بالتزامن مع اندلاع أحداث "الربيع العربي" في عدد من الدول العربية، والتي طالبت بتتحيّة الرئيس صالح، ورفع الحصانة عنه، ومحاكمته، والقيام بإصلاحات سياسية في البلاد. كان موقف حزب المؤتمر الشعبي الحاكم هو الوقوف ضد هذه الاحتجاجات، وقام أفراد منتمين للحزب بمهاجمة عدد من ساحات الاعتصام والتظاهر (الطاهر، 2012: 182).

استمر الصدام بين السلطة الحاكمة والمتظاهرين، إلى أن جاءت المبادرة الخليجية، التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها سلطنة عُمان، في الثالث من نيسان (أبريل) 2011م، كوساطة منها لحلّ الأزمة في اليمن ومنع انجرار البلاد إلى حالة الفوضى والانهيّار. أرسّت هذه المبادرة أسس المرحلة الانتقالية في اليمن، ونصّت على استقالة الرئيس صالح، وتعيين نائبه، عبدربه منصور هادي، رئيساً بالإنابة، وتشكيل حكومة وفاق وطني بالمناصفة بين حزب المؤتمر وأحزاب المعارضة، وإجراء انتخابات رئاسية. وفي الثالث من كانون الثاني (يناير) 2012م تشكّلت حكومة الوفاق الوطني اليمنية، برئاسة محمد سالم باسندوة، وفي الخامس والعشرين من شباط (فبراير) أقيمت الانتخابات الرئاسية، وانتخب عبد ربه منصور هادي رئيساً للبلاد (المحطوري، 2012: 157).

بعد ذلك بدأ التحضير والمشاورات مع مختلف الأطراف من أجل المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني اليمنيّ الشامل، والذي أدى دور البرلمان إلى حين إجراء الانتخابات البرلمانية، وعقدت أولى جلساته في الثامن عشر من آذار (مارس) 2013م. وشارك حزب المؤتمر الشعبي في هذا المؤتمر

وكان له نصيب (112) مقعداً من أصل (565) مجموع عدد المقاعد. كما شهدت المرحلة الانتقالية أيضاً مباشرة الرئيس هادي بخطوات إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية اليمينية، فجرى إلغاء ودمج عدد من الأجهزة العسكرية والأمنية، وكان الهدف من ذلك بالأساس هو تقليص نفوذ صالح وأقاربه في الدولة، وهو ما دفع صالح وحلفاؤه شيئاً فشيئاً إلى الابتعاد عن المشاركة في العملية الانتقالية (عوض، 2019: 173).

وفي ذات الوقت كانت جماعة "أنصار الله" المعروفة بالحوثيين، تتجه إلى التمرد على مخرجات المرحلة الانتقالية وذلك بسبب شعورها بتعرضها للإقصاء من قبل المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، وكانت توجه اتهامات بالفساد لحكومة الوفاق الوطني، وبالتحديد لخصمها المتمثل في حزب الإصلاح وحلفاؤه من قيادات قبيلة حاشد، وتحديداً أبناء الشيخ عبدالله الأحمر، والقوات التابعة لهم. اندلعت المواجهات بين الحوثيين والقوات الموالية لحزب الإصلاح، وتصاعدت الصدامات خلال العامين 2013م و2014م، وبدأ الحوثيون بالتمدد جنوباً، ابتداءً من معقلهم محافظة صعدة، في الشمال، إلى محافظة عمران جنوباً، ومن ثم وصولاً إلى صنعاء (لعروسي، 2020: 105).

في ظلّ هذا الصراع، اختار علي عبد الله صالح التحالف مع الحوثيين، وبذلك حصل الانقسام الأول داخل معسكر المؤتمريين، ما بين حلفاء صالح، المؤيدين للانقلاب على حكومة الوفاق الوطني، ومابيين تيار الرئيس هادي والمشاركين في حكومة الوفاق الوطني. ونتيجة لهذا التحالف، تمكّن الحوثيون من دخول صنعاء في أيلول (سبتمبر) 2014م، وبذلك تم الانقلاب على حكم الرئيس هادي وحكومة الوفاق الوطني.

تلا ذلك، تشكيل التحالف العربي، وقيام عاصفة الحزم، في الخامس والعشرين من آذار (مارس) 2015م، من أجل إعادة الحكم لحكومة الوفاق الوطني التي ستعرف بـ "الشرعية". انخرط صالح



وقواته إلى جانب الحوثيين في المواجهات مع التحالف والقوات الموالية للشرعية. إلا أنه وفي عام 2017م، اتجه للانشقاق عن الحوثيين، وشرع بإقامة اتصالات مع دولة من الدول المشاركة في التحالف، وهي بالتحديد دولة الإمارات العربية المتحدة. كشف الحوثيون الاتصالات وحصلت مواجهات مسلحة بين الجانبين في تشرين الثاني (نوفمبر) 2017م في صنعاء، وفي الرابع من كانون الأول (ديسمبر) انتهت المواجهات إلى مقتل علي عبدالله صالح (لعروسي، 2020: 107).

إثر مقتل صالح، انتقل ابن أخيه طارق محمد عبدالله صالح إلى عدن، ومن هناك قام بتشكيل قوات "ألوية حراس الجمهوريّة"، وتلقي الدعم من دولة الإمارات العربية المتحدة، وشرع في حوض مواجهات ومعارك مع الحوثيين، خصوصاً في مناطق الساحل الغربي، وبالتحديد المعارك السيطرة على الحُدَيْدَة ومينائها. وبذلك أصبح هناك قسم من المؤتمر الشعبي متحالف مع إحدى دول التحالف العربي، وهي الإمارات العربية المتحدة، والتي أصبحت تدعم عدة أطراف تواجه الحكومة الشرعية، مثل المجلس الانتقالي في الجنوب، وبات هذا القسم يخوض مواجهات مع كل من الحكومة الشرعية والحوثيين، هذا بالإضافة إلى وجود قسم آخر في مأرب والرياض مؤيد للشرعية، وقسم ثالث موجود في صنعاء عند الحوثيين ومُهادن لهم. وبذلك بات حزب المؤتمر والمؤتمريين في حالة من التشظي والانقسام، وبالتزامن مع تصاعد أحداث الأزمة وتعدد المواقف فيها (البيضان، 2019: 195).

أما الطرف الثاني من الأطراف المحليّة الفاعلة في الأزمة اليمنية فهم الحوثيون، أو تنظيم "جماعة أنصار الله"، وهو تنظيم يعود في بداياته إلى عقد الثمانينات من القرن الماضي، حين قام الفقيه بدر الدين الحوثي عام 1986م بتأسيس "اتحاد الشباب" في محافظة صعدة، شمال اليمن، معقل الطائفة الزيدية، بهدف تدريس أبناء الطائفة الزيدية العقيدة والعلوم الدينية وذلك بعدما كان قد سافر إلى إيران وتأثر بتجربة الثورة الإسلامية وشعاراتها ومبادئها. وبعد قيام الوحدة بين شطري اليمن

عام 1990م واتجاه البلاد نحو الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية، تحول الاتحاد من الإطار العلمي إلى الإطار السياسي مع تأسيس حزب باسم حزب الحق يعبر عن المطالب السياسية الزيدية، وهم الطائفة التي عانت من الاقصاء والتهميش منذ قيام الجمهورية العربية اليمنية في شمال اليمن عام 1962م، والتي تشكل ما نسبته نحو (35.0%) من إجمالي السكان. وفي عام 1992م أسس حسين ابن بدر الدين الحوثي منتدى الشباب المؤمن، باعتباره منتدى مخصصاً للأنشطة الثقافية، وبدأ باستقطاب الشباب المنتمين لحزب الحق. وفي عام 1997م تحول المنتدى من الطابع الثقافي إلى تنظيم سياسي باسم تنظيم الشباب المؤمن. كانت الحكومة اليمنية في تلك المرحلة تسمح بالنشاط السياسي والثقافي المتصاعد باعتبار أنها توظف ذلك لمواجهة نفوذ التيار الإسلامي المعارض لها (المولى، 2011: 11).

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001م، وانخراط الولايات المتحدة الأمريكية في حرب عالمية معلنة على إرهاب، وشنها حربين على العراق وأفغانستان، وإعلان الحكومة اليمنية وقوفها إلى جانب الولايات المتحدة في حربها المعلنة على الإرهاب، اتجه التنظيم الحوثي إلى رفع الشعار "الموت لأمريكا، اللعنة على اليهود"، كنوع من التحدي والمواجهة مع الحكومة، وبدأ يسير مظاهرات كبرى معادية للاحتلال الأمريكي في العراق، وحينها باتت الحكومة تشعر بان التنظيم بدأ يخرج عن الإطار الموضوع له وفي عام 2004م، وجهت السلطات إلى حسين الحوثي تهمة بإنشاء تنظيم مسلح داخل البلاد، وبدأ الصدام المسلح بينهما، لتبدأ بذلك الحرب الأولى مما يعرف بحروب صعدة الست. وشهدت الحرب السادسة، التي اندلعت عام 2009م، منعطفاً جديداً مع تدخل السعودية عسكرياً فيها، عبر توجيهها ضربات جوية ومدفعية على مواقع الحوثيين، وذلك بعد اتهامها الحوثيين باستهداف جنود سعوديين على الحدود (المولى، 2011: 5).

مع اندلاع ثورة العام 2011م توقفت المواجهات بين الحكومة اليمنية والحوثيين، خصوصاً أنها أدت إلى تنحي الرئيس والنظام الذي كانوا يخوضون مواجهة معه. شهدت المدن التي يتواجد فيها الحوثيين مشاركة منهم في ميادين الاعتصام وساحات الاحتجاج، وذلك استمراراً لمواجهتهم مع حكم علي عبدالله صالح. ومع الانتقال إلى المرحلة الانتقالية وقف الحوثيين بداية خارج إطار المرحلة الجديدة؛ وذلك بسبب إقصائهم من قبل المبادرة الخليجية، إلا أن جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، جمال بن عمر، أسفرت عن مشاركتهم في المؤتمر العام للحوار، حيث حصلوا على (35) مقعداً من أصل (565) مقعد (المذحجي، 2012: 434).

استمرت الخلافات داخل المؤتمر، رفض الحوثيون تحديداً مخططات التقسيمات الفيدرالية المقترحة؛ لما وجدوا فيها من ظلم لهم؛ وكانت الخرائط المقترحة تحرم إقليم "آزال" الذي تقع ضمنه محافظة صعدة من أيّ منفذ ساحليّ. كما استمر صراعهم مع حزب الإصلاح واتهاماتهم لقياداته بالفساد. وفي ظلّ الخلافات، اندلعت المواجهات المسلحة بين ميليشيات الحوثيين والميليشيات الموالية لحزب الإصلاح، وتحديداً التي يقودها أولاد الشيخ عبدالله الأحمر. بدأ الحوثيون بالنتقم جنوباً، انطلاقاً من محافظة صعدة، إلى محافظة عمران، إلى أن تمكنوا من دخول صنعاء، في الحادي والعشرين من أيلول (سبتمبر) 2014م، بعد التحالف مع علي عبدالله صالح، عدوهم السابق خلال مرحلة الحروب الستة في صعدة (2004-2010م) (لعروسي، 2020: 105).

مباشرة بعد السيطرة على صنعاء، وبحضور الجانب الحوثي، والرئيس هادي، والمبعوث الخاص من قبل الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، جمال بن عمر، جرى توقيع الاتفاق المعروف بـ "اتفاق السلم والشراكة"، والذي نصّ على إجراء مشاورات يقودها الرئيس بغرض تشكيل حكومة كفاءات جديدة، وهو ما تم حيث تشكلت في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) 2014م حكومة الكفاءات

برئاسة خالد بحاح، لتحلّ بذلك محلّ حكومة الوفاق الوطني التي انبثقت عن المبادرة الخليجية (صالح، 2016: 53).

قام الحوثيين بإحلال مقاتلي الجماعة بدلاً من رجال الأمن في صنعاء، وتزايدت الضغوط الممارسة من قبلهم على الرئيس هادي، ومن ذلك دفعه لتعيين قياديين حوثيين في مناصب عليا، وكذلك المطالبة بتجنيد آلاف من الحوثيين في الجيش، نتيجة لذلك أعلن الرئيس هادي تقديم استقالته في الحادي والعشرين من كانون الثاني (يناير) 2015م. إثر ذلك، قام الحوثيون بإصدار إعلان دستوريّ قضى بحلّ البرلمان وإدارة شؤون البلاد من قبل لجنة عليا أعلنوا عن تشكيلها، وتشكيل مجلس وطني يقوم باختيار مجلس رئاسي يدير البلدان (المودع، 2015: 13).

قرر الرئيس هادي الهروب سراً من صنعاء إلى عدن بعد أسابيع من مكوثه في الإقامة الجبرية التي فرضها عليه الحوثيون، وفي عدن أعلن هادي التراجع عن قرار الاستقالة والتمسك بشرعية رئاسته، وجعل من عدن مقراً لمناهضة الانقلاب الحوثي. اجتاح الحوثيون وحلفائهم من القوات الموالية لعلي عبدالله صالح عدن في آذار (مارس) 2015م. إثر ذلك فرّ هادي من عدن إلى سلطنة عُمان ومنها إلى المملكة العربية السعودية. ومن هناك طلب من دول مجلس التعاون الخليجي التدخل في اليمن وتقديم الدعم للحكومة الشرعية. وجاء الرد عبر إعلان تشكيل التحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية، وإعلان انطلاق العملية العسكرية باسم "عاصفة الحزم"، والتي أعلنت سلطنة عُمان عدم مشاركتها فيها (محبوب، 2017: 120).

تزامن انطلاق العمليات ضد الحوثيين مع استمرار وتصاعد الأزمة على مستوى الإقليم بين إيران والمملكة العربية السعودية، وبرز الحوثيون في هذا الصراع باعتبارهم وكلاء للإيرانيين في مواجهة السعودية، وذلك باعتبار تأثرهم الأيديولوجي بالثورة الإسلامية منذ مرحلة نشأة التنظيم المبكرة، وتأثر

المؤسسين، بدر الدين الحوثي، وحسين الحوثي، بالثورة الإسلامية وتجربتها ومبادئها، إضافة إلى رفعهم شعارات معادية وانخراطهم في مواجهات ضد المملكة منذ في حرب صعدة السادسة عام 2009م، وكذلك بسبب توفر الدعم من قبل إيران للحوثيين سواء عبر التدريب أو عبر التسليح، حيث جرى إيقاف عدد من الشحنات التي كانت مرسله من قبل إيران إلى الحوثيين في البحر، كما حدث عندما تم إيقاف السفينة "جيهان" عام 2013م، وقد أدان الرئيس هادي في هذا العام الدعم الإيراني للحوثيين في مناسبات علنية في عام 2014م قبل سيطرة الحوثيين على صنعاء. برز تأثير الحوثيين في هذا الصراع عبر قيامهم باستهداف مواقع داخل الأراضي السعودية، بدايةً من القصف المتكرر على مدينة نجران القريبة من الحدود، و ثم التصعيد منذ عام 2017م، مع توجيه صواريخ بالستية باتجاه الرياض ومكة، واتهمت السعودية إيران بتزويد الحوثيين بصواريخ بالستية بعيدة المدى. وفي عام 2019م صعد الحوثيين من الهجمات فتم استهداف مطار أبها، وفي هجوم نوعي استهدفت المنشآت النفطية في بقيق شرق المملكة، باستخدام طائرات درونز، وذلك في أيلول (سبتمبر)، وأعلن الحوثيون في حين تبنيهم مسؤولية الهجوم، كل ذلك أسهم في تعزيز الطابع الإقليمي للصراع في اليمن (محمد، 2020: 131).

الطرف المحلي الثالث في الأزمة هو حزب التجمع اليمني للإصلاح، ويعرف اختصاراً بـ "الإصلاح"، وهو حزب يعود تاريخ تأسيسه إلى العام 1990م، تأسس بعيد قيام الوحدة اليمنية في ذلك العام. وتكوّن الحزب بشكل رئيسي من الجمع ما بين التيار الإسلامي في اليمن، وما بين جناح قبليّ متمثل في قبيلة حاشد، حيث كان الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، شيخ قبائل حاشد، هو المؤسس للحزب. كان التيار الإسلامي ناشطاً في اليمن قبل قيام الوحدة، وفي تلك المرحلة كان مقرباً من نظام الحكم ومتحالفاً معه، وكان أساس التحالف قائماً آنذاك على مواجهة الخطر المشترك

المتمثل بنظام الحكم الاشتراكي في اليمن الجنوبي وامتداداته في اليمن الشمالي، ولكن بعد قيام الوحدة وزوال هذا الخطر، سرعان ما انتقل التيار الإسلامي الذي أصبح المكوّن الأساس في حزب الإصلاح، إلى موقع المعارضة للرئيس علي صالح وحزب المؤتمر الشعبي الذي ظلّ مهيمناً على الحكم حتى اندلاع ثورة العام 2011م (الطاهر، 2012: 172).

شارك حزب الإصلاح في الانتخابات البرلمانية الأولى في الجمهورية اليمنية الموحدة، عام 1993م، وتمكن من حصد (62) مقعداً من أصل (301) مقعد. وفي الانتخابات الثانية، عام 1997م، حصد (57) مقعداً، من أصل (301) مقعد (الروحاني، 2010: 342).

في عام 2003م شارك الحزب في تأسيس التحالف السياسي لأحزاب المعارضة المعروف بـ "اللقاء المشترك"، والذي ضم سبعة أحزاب هي: التجمع الوطني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع السبتمبري، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث العربي الاشتراكي، واتحاد القوى الشعبية اليمنية، وحزب الحق. وقد تركزت معارضة هذا التكتل حول مسائل محددة، مثل اتهام الرئيس صالح بتزوير نتائج الانتخابات الرئاسية عام 2006م، ومن ثم اتهامه بتعيين أقاربه في المناصب القيادية للمؤسسات الأمنية والعسكرية، واتهامه بالإعداد لتوريث الحكم لابنه أحمد علي عبدالله صالح (الطاهر، 2012: 177).

وعندما اندلعت ثورة الشباب اليمنية في شباط (فبراير) عام 2011م، أعلنت أحزاب تكتل اللقاء المشترك، بما فيها حزب الإصلاح، انحيازها إلى الثورة، وشاركت المجموعات الشبابية المطالبة برحيل الرئيس علي عبدالله صالح عن الحكم. وبادر حزب الإصلاح إلى تشكيل تكوينات وائتلافات شبابية لإسناد ودعم الاحتجاجات (الطاهر، 2012: 183).

بعد التوقيع على المبادرة الخليجية لوضع أسس انتقال السلطة في اليمن، في تشرين الثاني (نوفمبر) 2011م، انخرط حزب الإصلاح في المبادرة ومخرجاتها، بما في ذلك المشاركة في حكومة الوفاق الوطنية، والمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني اليمني، حيث حصل الحزب على (50) مقعد من أصل (565). وبذلك اتجه الحزب إلى التهدئة والانسحاب من ساحات الاحتجاج (الجبارات، 2018: 70).

خلال العامين 2013م و2014م، خاض الحزب والميليشيات الموالية له، بقيادة أولاد الشيخ عبدالله الأحمر، مواجهات مع ميليشيات الحوثيين، انتهت بسقوط صنعاء في أيلول (سبتمبر) 2014م. وبعد انشقاق قسم ممن المؤتمريين وتحالفهم مع الحوثيين، أصبح حزب الإصلاح يمثل القاعدة والحاضنة الأساسية لما سيعرف بالحكومة الشرعية، وبعد انطلاق عاصفة الحزم، بات الاصلاحيون في طليعة المواجهة مع الحوثيين وعلي عبدالله صالح، بالرغم من وجود خلافات بين الحزب وكل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، اللتين هما أساس التحالف العربي، حيث تعلن كل منهما معاداة تيارات وأحزاب الإسلام السياسي في المنطقة العربية، وممانعة التغييرات السياسية المصاحبة لمرحلة ما عرف بـ "الربيع العربي"، والتي ترى فيها مشروعاً لدول منافسة، وتحديداً كل من قطر وتركيا، اللتان تتحالفان مع حزب الإصلاح.

برزت مواجهة حزب الإصلاح لدولة الإمارات ومصالحها حين قاد الحركات في حكومة الوفاق الوطني باتجاه اسقاط اتفاقية إدارة ميناء عدن مع شركة "موانئ دبي العالمية" الإماراتية، والتي انتهت إلى إلغاء الاتفاقية بقرار من مجلس النواب في آب (أغسطس) 2012م. في حين برزت علاقة التحالف مع تركيا، عبر عمل الحزب على تعزيز النفوذ والمصالح التركية في اليمن، ومن ذلك زيارة صالح الجبواني، وزير النقل اليمني والمنتسب لحزب الإصلاح إلى تركيا في كانون الأول (ديسمبر)

2019م، وإعلانه عن توقيع اتفاق ثنائي مع الحكومة التركية يقضي بمنح الشركات التركية حقوق لإدارة موانئ ومطارات يمنية، وهو ما عارضته الإمارات والأطراف اليمنية المرتبطة والمدعومة من قبلها أشد معارضة، وعملت على إفشاله (العين الإخبارية، 2020/1/8).

وأما الطرف الرابع فهو "الحراك الجنوبي"، الذي ينشط في محافظات جنوب اليمن التي كانت تشكل سابقاً دولة اليمن الجنوبي، قبل وحدتها مع الشمال عام 1990م. وانطلق هذا الحراك في السابع من تموز (يوليو) 2007م، وكان عبارة عن سلسلة من الفعاليات الاحتجاجية السلمية في المدن الجنوبية، والتي نادى بتحقيق مطالب الجنوبيين، حيث اعتبر المنخرطين في الحراك إن حكومات المؤتمر الشعبي منذ قيام الوحدة، قد ميزت باستمرار ضد الجنوبيين، وانتقصت من حقوقهم، فجاءت شعارات الحراك تطالب بهذه الحقوق، ومنها ما ارتفع سقفه للمطالبة بالفيدرالية والحكم الذاتي، وأحياناً الاستقلال والانفصال. وبرز من بين القادة المؤسسين للحراك كل من علي سالم البيض، نائب رئيس الجمهورية في الفترة 1990-1994م، وعيدروس الزبيدي، الذي أصبح محافظاً لعدن عام 2017م، واللواء ناصر علي النوبة الذي كان يقود حراك العسكريين الجنوبيين الذين جرى تسريحهم بعد حرب الانفصال عام 1994م (الريعي، 2012: 248).

تركزت جهود الحراك الجنوبي على تنظيم احتجاجات سلمية، تطالب بالحقوق وإنهاء التمييز بحق الجنوب. وعندما اندلعت ثورة العام 2011م، انقسم الحراكيون، ما بين مؤيد للمشاركة والانخراط فيها، وما بين من فضل المحافظة على مطالب الشعب الجنوبي باعتبارها مطالب مستقلة. وأعلن أمين عام الحراك في حينه، عبد الله حسن الناخبي، وقف مطالب الانفصال بشكل مؤقت، والانضمام إلى الاحتجاجات، وهو ما تسبب في وقوع خلافات وانشقاقات داخل الحراك، وترجم علي سالم البيض



التيار الرفض للمشاركة الذي رأى أن الثورة فيها التفاف على مطالب الشعب الجنوبي (المذحجي، 2012: 434).

وبالرغم من أن المبادرة التي قدمت من قبل دول مجلس التعاون الخليجي في نيسان (أبريل) من العام 2011م، لم تتطرق للمطالب الجنوبيّة ولم تشمل الحراك الجنوبيّ، إلا أنّ جهود المبعوث الدولي جمال بن عمر، قادت إلى إشراك الحراك الجنوبيّ في مخرجات المبادرة، وتحديداً المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني اليمني، حيث خُصّص للحراك الجنوبي (85) مقعداً من بين (565) مقعداً من مقاعد المؤتمر.

بعد الانقلاب الحوثي وما تلاه من تشكيل التحالف العربي وانطلاق عمليات عاصفة الحزم لاعادة الشرعية إلى الحكم في آذار (مارس) 2015م، لم يبد الحراكيون توجهاً نحو إعادة الشرعية بقدر ما اتجهوا لاستعادة المطالب الانفصالية، وفي هذا الإطار رسخوا تحالفهم مع دولة الإمارات العربية المتحدة، التي وجدت في الحراك حليفاً مناسباً خصوصاً مع حرصها على تحقيق مصالح لها في جنوب اليمن وهو ما أعطته أولوية على حساب دعم الشرعية التي جاء التحالف لإعادتها، وتعطي الإمارات أولوية للجنوب باعتبار ما لها من مصالح هناك تتمثل في سعي شركة موانئ دبي العالمية لإدارة ميناء عدن، إضافة إلى مساعي السيطرة عقود استثمار على النفط والغاز (مركز أبعاد للدراسات والبحوث، 2018: 43).

نتج عن هذا التحالف تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي في الحادي عشر من أيار (مايو) 2017م، برئاسة اللواء عيدروس الزبيدي محافظ عدن السابق، وكذلك تم تشكيل قوات عسكرية موالية للمجلس، مثل قوات الحزام الأمني، وقوات النخب في المحافظات الجنوبية مثل "النخبة الشبوانية" في

محافظة شبوة، وتلقت دعم عسكري مباشر من الإمارات، وشرعت هذه القوات في محاربة تنظيم القاعدة في المحافظات الجنوبية (بهاء الدين، 2020: 121).

وفي نهاية شهر آب (أغسطس) 2019م، اندلعت اشتباكات بين قوات تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي وألوية حماية القصر الرئاسي التابعة للحكومة الشرعية في محافظة عدن. واستمرت المواجهات خلال الشهرين التاليين وانتقلت إلى محافظات جنوبية أخرى، ونجم عنها سيطرة المجلس الجنوبي الانتقالي عسكرياً على أجزاء واسعة من المحافظات الجنوبية، وإخراجها من سيطرة الشرعية، لإيقاف المواجهات. بادرت السعودية لدعوة الأطراف للحوار، وفي الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م جرى التوقيع على اتفاق بين الطرفين المتنازعين عرف باتفاق الرياض، ونصّ على تشكيل حكومة كفاءات سياسية، تكون الحقائق الوزارية فيها موزعة بالمناصفة بين المحافظات الجنوبية والشمالية، وعودة جميع القوات إلى مواقعها السابقة وتحل محلها قوات الأمن التابعة للسلطة المحلية في كل محافظة، وتوحيد القوات العسكرية وضمها لوزارة الدفاع (وكالة أنباء الأناضول، 2019/11/5).

استمر التعرّف في تطبيق الاتفاق، وفي العام 2020م، وعقب إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي بعد إقامة إدارة ذاتية في المناطق التي يسيطر عليها في جنوب البلاد، في 25 نيسان (أبريل) 2020م، ما هدد بتقويض الاتفاق بالكامل، بادرت السعودية من جديد لجمع طرفي الخلاف، وتقديم مقترحات لإعادتهما إلى التوافقات التي أرساها اتفاق الرياض، واستضافت الرياض في حزيران (يونيو) 2020م مباحثات بين الطرفين، وتم الخروج بألية لتسريع تنفيذ اتفاق الرياض، تشمل وقف إطلاق النار، وتراجعاً من قبل المجلس الانتقالي عن إعلان الإدارة الذاتية، مع التوافق على تشكيل حكومة خلال مدة ثلاثين يوماً، مع ضمان إعطاء حقائق وزارية مهمة للمجلس الانتقالي الجنوبي. إلا أنه

ومع نهاية شهر آب (أغسطس) 2020م، أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي تعليق مشاركته في المشاورات، وذلك بسبب تزايد وتيرة التصعيد العسكري واستمرار عمليات التحشيد العسكري باتجاه الجنوب، حسبما صرح المجلس (الجزيرة نت، 2020/8/25).

يرى الباحث بأن الأزمة اليمنية قد بدأت كأزمة داخلية على الحكم في اليمن، جاءت بسبب من تصدع نظام حكم الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، بعد نحو ثلاثة عقود من حكمه البلاد، وتحت الضغط والمواجهة المباشرة، مع تحديّ جديد من نوعه، تمثل في حركة الاحتجاجات الشعبية الواسعة عام 2011م، المعارضة لاستمرار حكمه والمطالبة برحيله، وهو ما أدى إلى خلخلة أركان نظام علي عبدالله صالح، مع توجه كتلة الأحزاب المعارضة للانحياز إلى حركة الاحتجاجات، وبما في ذلك انحياز قادة عسكريين للحراك المعارض، مثل اللواء علي محسن الأحمر.

وسرعان ما استدعت الأزمة الداخلية تدخلات من الخارج، جاءت بالدرجة الأولى وعلى المستوى الإقليمي، من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، عبر تقديم المبادرة الخليجية، والتي هدفت إلى تجنيب البلاد حالة الفوضى ووضعها في سكة المسار الانتقالي، بهدف إرساء دعائم نظام حكم جديد، إلا أن تعدد الأطراف الداخلية وتباين مصالحها واستمرار الخلاف بينها، تطوّر إلى تعطيل هذا المسار، وهو ما تمّ بعد تحالف الرئيس السابق، علي عبدالله صالح، مع الحوثيين، ومن ثم تمكّنهم في أيلول (سبتمبر) 2014م، من السيطرة على العاصمة صنعاء، والانقلاب بذلك على حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي.

وقد أعقبت خطوة الانقلاب تطوّرات وحالة من التصعيد على المستوى الإقليمي، تمثلت في تشكيل التحالف العربي وانطلاق عملياته العسكرية في اليمن بهدف إعادة الحكومة الشرعية إلى الحكم، في آذار (مارس) 2015م، ولا تزال عمليات التحالف مستمرة دون تمكّنها من تحقيق هدفها

الرئيسي. وتبع التدخل العسكري الإقليمي تطورات عديدة أثرت على الوضع الداخلي للقوى المحليّة، جاء أهمها مع تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي في آيار (مايو) 2017م، وتلقيه الدعم والرعاية المباشرة من دولة الإمارات، وهو ما تسبب في فتح جبهات صراع جديدة داخل اليمن، وهذه المرة جاءت ما بين المجلس الانتقالي الجنوبي من جهة، والحكومة الشرعية من جهة أخرى، ما أدى إلى تعقيد مسارات الازمة اليمنية وإدخالها في حسابات أكثر تعقيداً، على المستويين المحلي والإقليمي.

## المبحث الثاني تأثير الأزمة اليمنية على سلطنة عُمان

يأتي تأثير الأزمة اليمنية على سلطنة عُمان بالدرجة الأولى بسبب الموقع الجغرافي، حيث تشترك السلطنة مع اليمن في حدود بريّة تمتد لنحو ثلاثمائة كيلومتر، ما يعني أن الأزمة من المحتمل أن يكون لها تأثيرات مباشرة على أمن السلطنة، فأيّ انهيار أمني يحدث في اليمن، وتحوّله إلى دولة فاشلة، وما ينجم عن ذلك من احتمال انتشار تنظيمات متطرفة أو معادية سيشكل خطراً وتهديداً مباشراً على الأمن العُماني.

بالإضافة إلى ذلك تتأثر سلطنة عُمان في موقع اليمن الذي يطلّ على بحر العرب وخليج عدن ومضيق باب المندب، وهي مسطحات مائيّة تتضمن ممرات هامّة بالنسبة لحركة النفط والتجارة العالمية المتجهة شمالاً باتجاه البحر المتوسط وأوروبا، ما يعني أن استمرار التوترات في اليمن سيقود إلى المزيد من التهديد لحركة الملاحة عبر هذه الممرات، وبالتالي احتمال تأثيرات مباشرة على الاقتصاد العُماني؛ لذلك فإن السلطنة تبقى حريصة على تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن، وعدم وصوله إلى حالة انهيار الدولة والفلتان الأمنيّ. وتوضح الخريطة رقم (1) الموقع الجغرافي لكل من سلطنة عُمان واليمن.



الخريطة رقم (1)

على المستوى الاقتصادي، كان حجم التبادل التجاري بين اليمن وسلطنة عمان قد بلغ عام 2010م (38) مليار و(124) مليون ريال يمني، وبلغت قيمة واردات اليمن من سلطنة عمان (34) مليار و(796) مليون ريال يمني (وكالة الأنباء السعودية، 2020/8/29). وبعد اندلاع الأزمة في اليمن وتحديداً بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء في أيلول (سبتمبر) من عام 2014م، فإن التبادل التجاري الرسمي بين البلدين انقطع وبقيت عمليات تجارية محدودة على مستوى محافظة المهرة في شرق اليمن مع السلطنة، لا توجد أي أرقام رسمية صادرة عن غرف التجارة بخصوصها.

من ناحية تاريخية أثبتت التجربة بالنسبة للسلطنة مدى صلة تأثير اليمن على أمنها، وهو ما ثبت خلال فترة التمرد في ظفار (1963-1975م)، حين كانت دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي)، ذات التوجه الاشتراكي، تدعم المتمردين بالسلح والتدريب، وأنشأت لهم إذاعة ناطقة بهم، واستضافت العديد من قادتهم (الربابعة، 2011: 173).

استمرت التوترات مع اليمن الجنوبي حتى نهاية الحرب الباردة، وما تبع ذلك من ضعفه وقيام الوحدة بين بين شطري اليمن. مباشرة بعد الوحدة اليمنية حرصت عُمان على تسوية خلافاتها مع الدولة الجديدة، وهو ما تجسّد في توقيع اتفاقية ترسيم الحدود المشتركة مع اليمن في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) 1992م، ليتمّ بذلك حلّ الخلافات الحدودية المستمرة منذ الانسحاب البريطاني من عدن عام 1967م (الربابعة، 2011: 174).

تقع المناطق الحدودية بين سلطنة عُمان واليمن ضمن محافظة المهرة اليمنية، ثاني أكبر محافظات اليمن، والتي تحتل الجزء الشرقي الأقصى من الجمهورية اليمنية، وتتداخل المحافظة مع السلطنة، تاريخياً، وجغرافياً، وسكانياً. قبل خروج بريطانيا وانضمامها إلى اليمن الجنوبي كانت المحافظة عبارة عن سلطنة مستقلة استمرت حوالي خمسة قرون ونصف، منذ القرن الخامس عشر وكانت تتداخل مع سلطنة مسقط وعُمان في العلاقات القبلية والتجارية. ولا تزال مجتمعات المهرة وظفار متداخلة قبلياً، حيث الأصول والعادات الاجتماعية والثقافية المشتركة، وهو ما هيأ لسلطنة عُمان امتلاك علاقات خاصة مع المحافظة وسكانها. وقد حرصت سلطنة عُمان على تعزيز هذه العلاقات، ومنحت العديد من الزعامات في المهرة الجنسية العُمانية، ووفرت الدعم الاقتصادي اللازم لسكان المهرة، حيث كان التبادل التجاري مع المحافظة ضمن مستويات مرتفعة دائماً، حتى بعد اندلاع الأزمة اليمنية وتدهور الاقتصاد اليمني، وهدف السلطنة من ذلك هو ضمان استقرار المحافظة، وضمان كسب ولاء سكانها، بما يحقق ضمان الأمن للسلطنة وتبديد المخاطر الأمنية المحتملة في هذه المنطقة الحدودية الهامة (الذهب، 2020: 2).

وبعد تصاعد الأحداث في اليمن بدايةً من اندلاع الثورة عام 2011م، وما تلا ذلك من اضطرابات وتزعزع الاستقرار، بدأت المحافظة تكتسب أهمية مضاعفة بالنسبة للسلطنة، وياتت بمثابة المنطقة

الفاصلة بين الحدود العُمانية وسائر اليمن الذي انزلق إلى حالة احتراب وتدهور أمنيّ، وذلك مع بقاء المحافظة مستقرة. وبالرغم من تدهور الأوضاع الاقتصادية في اليمن، إلا إن المحافظة لم تتأثر، واعتمدت على الأسواق العُمانية للحصول على الوقود والمواد الغذائية والسلع الأساسية. ساهم ذلك في حماية الحدود اليمنية من أيّ اختراقات، فمعظم القبائل ممتدة للدولة العُمانية لهذا الوضع، ولم تبد أيّ قابلية لاحتضان أيّ أنشطة معادية للسلطنة على أراضيها (الذهب، 2020: 4).

إثر انقلاب الحوثيين على حكومة الوفاق الوطنيّ مع دخولهم صنعاء في أيلول (سبتمبر) 2014م، وما تلا ذلك من قيادة المملكة العربية السعودية التدخل لإعادة السلطة للحكومة الشرعية، عبر إعلان تشكيل التحالف العربي وإطلاق عملية عاصفة الحزم في آذار (مارس) 2015م، أخذ الصراع في اليمن بشكل متزايد يكتسب بعداً إقليمياً، يتعلق بالتنافس والصراع بين السعودية وإيران، حيث اعتبرت الرياض الأخيرة مسؤولة عن دعم الحوثيين بالسلاح والتدريب بهدف تهديد أمنها، وتعاملت مع الحوثيين باعتبارهم وكيل لإيران في الحرب معها. ومن جهتها فإن سلطنة عُمان استمرت في مسعاها للحفاظ على موقع الحياد في هذه الصراعات الإقليمية وبقاء علاقاتها مستقرة مع جميع الأطراف، وبالتالي شكل تصاعد الأحداث في اليمن تحدياً لهذه السياسة، والتي حافظت عليها مع قرارها بعدم المشاركة في عاصفة الحزم عند انطلاقها في آذار (مارس) 2015م، لتخرج بذلك عن إجماع دول مجلس التعاون في موقفها بخصوص الأزمة في اليمن (صالح، 2016: 93).

وفيما يتعلق بالحوثيين وتلقيهم الدعم من إيران، وفي إعلان يخصّ سلطنة عُمان، أعلنت في تشرين الثاني (نوفمبر) 2015م الحكومة اليمنية عن تفكيك شبكة متورطة في تهريب أسلحة للحوثيين دخلت عبر محافظة المهرة. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2016م، أفاد مسؤولون أمريكيون إلى أن



التسليح الإيراني للحوثيين قد ازداد وأن معظم عمليات التهريب عبرت من عُمان (رويترز، 2016/10/20).

من جهتها، سارعت السلطنة إلى نفيه في بيان صادر عن وزارة الشؤون الخارجية، معتبرةً أن "الأخبار المتناقلة بشأن تهريب الأسلحة عبر عُمان لا أساس لها، وما من أسلحة تمر عبر أراضي السلطنة" (العالم، 2016/10/21).

ومثل التهديد الأمني أحد أبرز التهديدات التي سببتها الأزمة اليمنية لسلطنة عُمان، وهو ما بدأ مع تصاعد المخاوف من زيادة نشاط "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" والمتواجد في جنوب اليمن منذ تأسيسه عام 2009م، وفي في كانون الثاني (يناير) 2016م، تمكن التنظيم من السيطرة على مدينة المكلا، عاصمة محافظة حضرموت المجاورة لمحافظة المهرة، وحينها بادرت السلطات العُمانية إلى اقفال منافذها سعياً لحماية أمن حدودها من أي اختراق من قبل الجماعات المتطرّفة (ناجي، 2019: 1).

وبرزت المخاوف من احتمال أن تصبح اليمن ساحة وبؤرة جديدة لحركات القاعدة و"تنظيم الدولة الإسلامية" (داعش) بعد تراجعها وانحسارها في سوريا والعراق منذ العام 2016م. وكان تنظيم "ولاية عدن - أبين"، وهو تنظيم متفرع عن تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" قد أعلن الولاء والبيعة لـ "داعش"، وذلك في الثالث عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) 2014م، وحمل اسم "دولة الخلافة الإسلامية في جنوب اليمن".

على صعيد آخر، وبعد انطلاق عمليات التحالف العربي في اليمن، عززت دولة الإمارات العربية المتحدة من تواجدتها في محافظات جنوب اليمن بشكل خاص، وقامت بتأسيس قوات عسكرية موالية لها، مثل قوات "الحزام الأمني" في محافظة عدن، وقوات النخبة الشبوانية في محافظة شبوة، وقوات

النخبة الحضرمية في محافظة حضرموت، وأعلنت إن الهدف منها هو محاربة تنظيم القاعدة. وفي محافظة المهرة كذلك، بدأت الإمارات في عام 2015م بتدريب نحو ألفين وخمسمئة مجند من سكان المحافظة بغرض تأسيس ما عرف بقوات "النخبة المهرية"، بالإضافة إلى تقديمها الدعم للشرطة المحلية في المحافظة. كما قامت الإمارات بتوفير مساعدات إنسانية لسكان المحافظة من خلال الهلال الأحمر الإماراتي، وهو ما جاء ضمن سياسة تهدف لتعزيز النفوذ الإماراتي في المحافظة.

كل ذلك أثار هواجس لدى سلطنة عمان، خصوصاً مع وجود حالة من التوتر والخلاف بين البلدين، ولا سيما بعدما اتهمت مسقط أبو ظبي بالتخطيط لانقلاب في العام 2011م للإطاحة بالسلطان قابوس، وهو ما نفته الإمارات حينها، إضافة إلى اختلاف البلدين حول الصراعات في الإقليم، بما في ذلك الموقف من كل من إيران والعلاقة معها، والموقف من الأزمة في اليمن، وكذلك الموقف من الأزمة الخليجية مع دولة قطر (ناجي، 2019: 2).

في تشرين الأول (أكتوبر) 2017م، حاول المجلس الانتقالي الجنوبي، المدعوم من الإمارات، والذي يحمل طموحاً انفصالياً، إقناع محافظ المهرة، عبدالله كدة، بالانضمام إلى المجلس، وهو ما قبله بالرفض مؤكداً دعمه لسلطة الحكومة الشرعية بقيادة الرئيس هادي. بالرغم من ذلك، قام وكيل المحافظة والقيادي في الحراك الجنوبي، سعيد سعدان، رفقة عدد من نشطاء الحراك الجنوبي بإعلان إشهار فرع المجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة المهرة (المجلس الانتقالي الجنوبي، 2017/10/10).

وهو ما اعتبرته سلطنة عُمان تحدياً مباشراً لها، وسعيّاً صريحاً من قبل الإمارات للتغلغل وبسط النفوذ في المحافظة الحساسة والتي تمثل عمقاً حيوياً بالنسبة لها. ولمواجهة المجلس الانتقالي الجنوبي، أسس عدد من الزعماء في المهرة، مجلساً باسم مجلس الإنقاذ الوطني اليمني الجنوبي،

وجرى الإعلان عن إطلاقه في التاسع عشر من تشرين الأول (أكتوبر) من العام 2019م، وجاء من بين أهداف التأسيس المعلنة في بيان الإشهار: إنقاذ اليمن من حالة الانقسام والتشطي، والاستمرار في رفض كل محاولات الاقتطاع والاجتراء لأراضي البلاد، ومنع أي استحداثات يقوم بها التحالف السعودي - الإماراتي، وهو ما جاء متفقاً مع توجهات ومصالح سلطنة عُمان في المحافظة (الجزيرة، 2019/10/20).

وبالإضافة إلى الإمارات، سعت السعودية كذلك لتعزيز حضورها في المهرة، وهو ما تحقق بشكل مباشر وعسكري في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2017م، حين دخلت القوات السعودية المحافظة واستولت على أهم المرافق فيها، بما في ذلك مطار الغيضة، وميناء نشطون، ومنفذي صرفيت وشحن، على الحدود مع عُمان. كما نشرت السعودية قوات لها على طول ساحل المهرة، كما بدأ السعوديون ببناء خمس قواعد عسكرية، وعشرين نقطة عسكرية. وكان الهدف السعودي المعلن هو إبعاد الحوثيين عن شرق اليمن، إضافة إلى ضبط الحدود مع عُمان، مع استمرار التأكيد بأن الأسلحة تم نقلها عبر الحدود مع عُمان إلى المتمردين الحوثيين (ناجي، 2019: 4).

وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) 2017م، وبناءً على طلب السعوديين، أقال الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، محافظ المهرة، محمد كدة، الذي لم يكن على وفاق مع السياسات السعودية، وعين راجح باكريت الموالي للسعوديين. سعى باكريت لترسيخ النفوذ السعودي عبر شراء الولاءات، وتمكين السعوديين في كل مفاصل المحافظة. وبهدف تعزيز حضورها في المهرة، لم تكتف السعودية بالتواجد العسكري، وإنما أطلقت برنامجاً لإعادة الإعمار، يشرف عليه ويرأسه السفير السعودي لدى اليمن، محمد آل جابر، ويتضمن تنفيذ مشاريع بتمويل سعودي، وتم

تدشينه رسمياً في الزيارة التي قام بها الرئيس اليمني، عبدربه منصور هادي، للمحافظة في الأول من آب (أغسطس) 2018م (ناجي، 2020: 3).

عبر سكان المهرة عن رفضهم لهذا الحضور والسيطرة السعودية على المحافظة، وفي نيسان (أبريل) 2018م، نزل الآلاف من المهريين إلى الشوارع ونظموا احتجاجاً مفتوحاً في مدينة الغيضة، مطالبين القوات السعودية بمغادرة مرافقهم ومؤسساتهم وتسليمها إلى السلطات المحليّة. وطالب قادة مجلس الإنقاذ الوطني الجنوبي، بخروج القوات العسكرية التابعة للتحالف من المحافظة (ناجي، 2020: 4).

وفي الثامن عشر من شباط (فبراير) 2020م، وعلى إثر تشديد السعودية الإجراءات والقيود على حركة الاستيراد عبر معبر الشحن الحدودي مع سلطنة عمان، اندلعت مواجهات مسلحة بين قوات من قبائل المهرة مقرية للسلطنة من جهة، وبين القوات السعودية وقوات يمنية متحالفة معها، ودارت المواجهات حول السيطرة على المعبر الحدودي، واستعانت السعودية بالقصف الجوي للسيطرة على المعبر، وانتهت المواجهات باستعادة سيطرة التحالف على المعبر بعد أسبوع من المواجهات (ساسة بوست، 2020/2/25).

وفي الثاني والعشرين من شباط (فبراير) 2020م، أقال رئيس الحكومة، عبدربه منصور هادي، راجح باكريت، على إثر صداماته المستمرة مع قبائل المهرة التي تعارض سياساته. واعتبرت الإقالة كخطوة من قبل السعودية للتخفيف من الرفض القبلي الذي تواجهه في المهرة، في حين انتقد هاني بن بريك، نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، قرار إقالة محافظ المهرة الموالي راجح باكريت، الذي كان موالياً للمجلس (المهرة بوست، 2020/2/23).

يرى الباحث، أنه ورغم سياسة النأي بالنفس والحياد التي تتبعها سلطنة عُمان في سياستها الخارجية، حيث تحرص على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وتتبنى نهج عدم التدخل في الأزمات الدولية التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط، خلافاً لدول أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي. إلا إن عامل الجوار الجغرافي بينها وبين اليمن، حتم عليها ممارسة حضور أكبر وإبداء قدر أكبر من النشاط إزاء الأزمة المستمرة في اليمن، وذلك بحكم ما تركه من تأثيرات على السلطنة وأمنها القومي، وهو ما بدا خصوصاً في محافظة المهرة التي ترى فيها السلطنة امتداداً وعمقاً جغرافياً وتاريخياً لها.

## الفصل الثالث

### السياسة الخارجية العُمانية وأهدافها تجاه الأزمة اليمنية ووسائل تحقيقها

#### تمهيد وتقسيم

لم تكن سياسة عُمان الخارجية تجاه الأزمة اليمنية منفصلة عن المبادئ والتوجهات والمرتكزات الحاكمة لعموم السياسة الخارجية العُمانية، كما استقرت طوال عهد حكم السلطان الراحل، قابوس بن سعيد، منذ العام 1970م.

سيتم التطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى أهم المبادئ الخاصة بالسياسة الخارجية العُمانية، مع البحث في كيفية تشكلها وأهم العوامل التي ساهمت في صياغتها، بما في ذلك العوامل الجغرافية، وأثر التجربة التاريخية، وكذلك قناعات صانع القرار، والمرتكزات الفكرية والادبولوجية الخاصة به. ومن ثم سيتم الانتقال في المبحث الثاني للبحث في كيفية تأثير هذه المبادئ في المواقف التي تبنتها السياسة الخارجية العُمانية منذ اندلاع ثورة الشباب اليمنية عام 2011م، ومن ثم بعد انطلاق عمليات التحالف العربي في اليمن في آذار (مارس) من العام 2015م. وبحيث يتم تفسير لماذا كانت استجابة السلطنة فريدة ومغايرة لاستجابة سائر الدول الإقليمية.

وقد اعتمد الباحث في هذا المبحث على منهج صنع القرار، عبر تتبع مواقف صناع القرار في سلطنة عُمان تجاه الأزمة اليمنية، ومحاولة الوقوف على المحددات والتوجهات التي حكمتهم وساهمت في صياغة قراراتهم ومواقفهم في هذه الأزمة. وكذلك اعتمد الباحث منهج التحليل النظمي، من خلال البحث في عوامل البيئة الداخلية التي أثرت على عمليات البيئة الداخلية في نظام عملية صنع القرار السياسي العُماني.

## المبحث الأول

### مبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية العُمانية

تأثرت السياسة الخارجية لسلطنة عُمان بعوامل عدّة ساهمت في تشكيلها وتوجيهها وصياغة مبادئها؛ بدايةً من الموقع الجغرافي للسلطنة، إلى التجربة التاريخية، والعامل الاقتصادي، والمرتكزات الفكرية والنفسية لدى صانع القرار، إضافة إلى متغيرات البيئة الإقليمية والدولية.

فيما يتعلق بالعامل الجغرافي كان تأثيره حاضراً بقوة، وقد أسهم في بلورة سياسة خارجية للسلطنة تنحو لتبني مواقف حيادية ومتوازنة، إذ أنّ موقع السلطنة الجغرافي في أقصى الجنوب الشرقي للجزيرة العربية، وامتلاكها سواحل طويلة ممتدة مطلة على الخليج العربي، ومضيق هرمز ذي الأهمية الاستراتيجية، وبحر عُمان، وبحر العرب، وهي البحار الدولية التي تتصل مباشرة بمياه المحيط الهندي، وتكتسب جميعها أهمية دولية بسبب من مرور نسب هامة من حركة التجارة الدولية، وكذلك مرور نحو (21%) من استهلاك السوائل البترولية على مستوى العالم عبر مضيق هرمز، حيث بلغ معدل التدفق اليومي للنفط في المضيق (21) مليون برميل يومياً في العام 2018م. كلّ ذلك عزز لدى صانع القرار العماني حقيقة أنّ السلطنة موجودة ضمن إطار أمنيّ دولي سياسي - اقتصادي، يحتمّ عليها تبني سياسات تقوم على أساس التعاون والحوار على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك إدراكاً للمسؤولية الكبيرة التي تحملها السلطنة نتيجة لموقعها الجيوستراتيجي (الوهيبي، 2012: 27).

أما على مستوى العامل النفسي، فقد تميز السلطان الراحل، قابوس بن سعيد، والذي حكم السلطنة منذ عام 1970م، وحتى رحيله عام 2020م، بالواقعية والاعتزان والعقلانية والحصافة، وبخاصة في شؤون السياسة الخارجية، وبحيث كان الاعتزان والاعتدال وعدم التطرف هو الأساس دائماً في اتخاذ قراراته، وساهم ذلك في دفعه لتبني نهج الوسطية في السياسة الخارجية، وذلك كنتيجة الإدراك بأن

لكل شيء إيجابياته وسلبياته، ولا بد من التوفيق قدر المستطاع بين الاعتبارات والمعطيات (الندابي،

(2018: 119)

على المستوى الإقليمي، وفيما يخص علاقة سلطنة عُمان بالنظام الإقليمي العربي، فحتى عام 1970م كان التوجه العُماني منصباً على صراع القوى في الخليج والمحيط الهندي، والذي كانت عُمان حاضرة فيه بصورة مستمرة منذ قرون. ولم تكن تبدٍ اهتماماً لإعطاء الدائرة العربية أولوية في سياساته الخارجية، ولم تتخرط منذ البداية في عملية تشكيل النظام الإقليمي العربي والعمل العربي المشترك منذ تأسيس الجامعة عام 1945م، وهو ما تبدل لاحقاً بعد العام 1970م، بعد دخولها في جامعة الدول العربية عام 1971م (إسماعيل، 2017: 97).

في البداية تأثرت علاقة عُمان بالدول العربية بالموقف من الأحداث في ظفار (جنوب غرب السلطنة) خلال الفترة (1963-1975)؛ إذ كان هناك دول عربية، مثل اليمن الجنوبي، وكذلك مصر، والعراق، قد قدمت الدعم للمقاتلين ضد الحكومة. في حين بادرت دول أخرى، مثل المملكة العربية السعودية، والأردن لتقديم الدعم للسلطنة، وبالتالي كان الموقف من الأحداث في حينها أساساً لتحديد الموقف والعلاقة مع الدول العربية.

انضمت السلطنة إلى جامعة الدول العربية وتبع ذلك انضمامها إلى المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية، والمشاركة الفاعلة في كافة الأنشطة التي تتم من خلال الجامعة. ليتحقق بذلك انفتاح السلطنة على النظام الإقليمي العربي على كافة المستويات، وأصبحت تعرف باعتبارها البوابة الشرقية للعالم العربي. وترسخ هذا الاندماج في الإطار العربي مع مشاركتها في تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام 1980م. وتعبيراً عن الحرص العُماني على التمسك بالانتماء للعالم العربي،



نصّت المادة الأولى من دستور عام 1996م على أن "سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية" (القطاطشة، والحضرمي، 2007: 385).

ترافق التحوّل في السياسة الخارجيّة العُمانية تجاه المنطقة العربية مع تحولات اقتصادية هامة؛ ففي فترة ما قبل عقد السبعينات من القرن الماضي كان الاقتصاد العُماني يعتمد على صناعات وحرف تقليديّة بسيطة، وكانت حركة التبادلات التجاريّة محصورة بالأساس في إطار المحيط الهندي، بما في ذلك التعاملات مع شبه القارّة الهنديّة، والسواحل الشريقيّة للقارة الأفريقيّة. خلال تلك المرحلة، قبل عام 1970م، عاشت عُمان في عزلة عن سائر المنطقة العربيّة؛ إذ لم تتجه نحو بناء وتطوير علاقات في الإطار الإقليمي العربيّ. وهو ما اختلف في عهد السلطان قابوس بن سعيد؛ إذ تغيرت السياسة الخارجيّة في المرحلة الجديدة واتجهت نحو تعزيز روابط عُمان على المستوى الإقليمي والدوليّ، وهو ما تجسّد بدايةً بخطوة الانضمام لجامعة الدول العربية، وجاء هذا التحوّل مترافقاً مع طفرة النفط في عقد السبعينات، وتوليد فرص عمل بأعداد كبيرة مكّنت السلطنة من استقبال العمالة الوافدة من الدول العربية، وتعززت بذلك العلاقات العُمانية مع الدول العربية وتعزز الاندماج الهادئ لعُمان في النظام الإقليمي العربي (خالد، 2020: 3).

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك دوافع سياسيّة دفعت باتجاه تحوّل السياسة الخارجيّة العُمانية؛ وجاء جانب منها بسبب تأثيرات الأحداث في ظفار، والتي جاءت في سياق فترة "الحرب الباردة"، وهو ما تطلّب البحث عن إطار دولي من الداعمين للاستقرار في البلاد، وفي هذا السياق جاء صعود العلاقات مع دولة إيران في عهد الشاه، التي أرسلت قوات مساندة آنذاك، وكذلك مع دول عربية قدمت المساندة مثل السعودية، والأردن، كما جاء التوجه نحو الانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك تدشين التعاون العسكريّ معها (الشنفري، 1990: 114).

كما جاء نشاط السياسة الخارجية العُمانية ضمن مستويات ودوائر أخرى، غير عربيّة؛ بدايةً من الانضمام لهيئة الأمم المتحدة عام 1971م، ومنظمة التعاون الإسلامي عام 1972م. كما سعت السلطنة إلى أن تكون مركزاً تجارياً إقليمياً عبر تطوير علاقاتها مع الدول المطلة على حوض المحيط الهنديّ، فكان لها دوراً حيويّاً في إنشاء رابطة الدول المطلة على المحيط الهنديّ عام 1977م (الوهيبي، 2012: 47).

مع نهاية عقد السبعينات بدأت تتبلور أدوار نشطة للسياسة الخارجية العُمانية على المستوى العربيّ، كان أبرزها دور الوساطة، الذي أصبح من أهم ميزات السياسة الخارجية العُمانية. في عام 1979م جاء قرار الدول العربية بمقاطعة مصر وطردها من جامعة الدول العربية إثر قيامها بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد للسلام مع "إسرائيل"، إلا أن سلطنة عُمان ارتأت أن لا تتخذ أيّ مواقف مبنية على مبدأ المقاطعة وإنما اختارت الاحتفاظ بعلاقاتها مع مصر، وساهمت في إدامة التواصل والتقريب بين الدول العربية ومصر طيلة سنوات المقاطعة العشر حتى عودتها عام 1989م (مسن، 2017: 69).

وعندما اندلعت حرب الخليج الأولى، بين العراق وإيران عام 1980م اتجهت الدول العربية لمقاطعة إيران والوقوف إلى جانب العراق، في حين اختلفت سلطنة عُمان في ذلك، واختارت الحياد والحفاظ على علاقاتها مع الطرفين، وساهمت في استضافة محادثات ولقاءات للوساطة والتهديئة بينهما، وكان لها دور في جهود إيقاف الحرب بالنهاية عام 1988م، إذ لم تتخرط بدعم العراق في الحرب، كما صنعت باقي دول مجلس التعاون الخليجيّ، وحافظت على علاقاتها وخطوط اتصالها مفتوحة مع إيران، وتوسّطت بالنهاية في اتفاق إنهاء الحرب عام 1988م (سعيد، 2014: 3).

وكذلك كان الحال بعد المقاطعة العربية للعراق إثر غزو الكويت عام 1990م، وما تلا ذلك من مشاركة عدد كبير من الدول العربية في حرب الخليج الثانية، حيث آثرت السلطنة مجدداً الحياد ولم تقطع علاقاتها مع العراق، وقامت بدور الوسيط لتقريب الخلافات. وبعد فرض الحصار على العراق خلال عقد التسعينات، سعت لتخفيف الحصار عليه ولم تشارك في الحصار (جرغون، 2016: 150).

وترسخ أحد أهم مبادئ السياسة الخارجية العُمانية عبر التزامها بالابتعاد عن الدخول في نزاعات مسلحة، والمشاركة في حروب ومواجهات ضد دول أخرى، وهو ما أثبتته السلطنة خلال عقد التسعينات؛ حينما قامت بحلّ الخلافات الحدودية بينها وبين جيرانها الثلاثة: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية، حين اختارت حلّ الخلافات الحدودية مع كل منها عبر عقد اتفاقيات ترسيم حدود؛ ففي عام 1990م وقّعت اتفاقية "حفر الباطن" لترسيم الحدود بين سلطنة عمان والسعودية، وجرى بمقتضاها حلّ النزاع حول واحة البريمي. وفي عام 1995م وقعت اتفاقية ترسيم الحدود مع اليمن، بعد قيام الوحدة بين شطري اليمن، على الرغم من الخلافات التي كانت قائمة مع اليمن الجنوبي الذي كان يدعم مقاتلي الجبهة في ظفار، وحلّ بموجبها الخلافات الحدودية في منطقة المهرة، وفي عام 1999م عقدت اتفاقية تسوية للنزاعات الحدودية مع الإمارات، وحلّت عبرها الخلافات الحدودية بين البلدين حول واحة البريمي (الجاسور، 2007: 100).

استمرت سلطنة عُمان بالمحافظة على سياستها المستقلة، وهو ما ترسخ خلال العقد الأخير مع اندلاع الأزمات في عدد من الدول العربية، في إطار ما عرف بـ "احتجاجات الربيع العربي"؛ إذ التزمت السلطنة بمبادئ الحياد وعدم التدخل في شؤون هذه الدول، خلافاً لما اتجهت له دول أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي، ممن اختارت الانحياز وتقديم الدعم لأطراف داخلية دون غيرها

في هذه الأزمات؛ في أحداث الاضطراب الداخلي في دول مثل سوريا، ومصر، وليبيا، واليمن، وعندما تدخلت قوات درع الجزيرة في البحرين عام 2011م رفضت سلطنة عُمان المشاركة، ولم ترسل أيّ قوّات ضمنها (الندابي، 2018: 159).

في سوريا، رفضت السلطنة التّدخّل في الأزمة والحرب الاهليّة، على غرار غيرها من الدول وتقديم الدعم للجماعات المسلحة، واحتفظت بالعلاقات الدبلوماسية مع الحكومة السورية ورفضت قطعها، كما فعلت دول عربية أخرى، وأبقت سفارتها في دمشق مفتوحة. ودعت الخارجية العمانية إلى انتهاج الطرق السلمية والدبلوماسية لتسوية الأزمة، كما جاء في زيارة وزير الخارجية العماني إلى دمشق في تشرين الأول (أكتوبر) عام 2015م، حين التقى الرئيس السوري، بشار الأسد، وأكد بن علوي "حرص سلطنة عمان على وحدة سورية واستقرارها"، مشيراً إلى أن بلاده "مستمرة في بذل كل مسعى ممكن للمساعدة في إيجاد حل ينهي الأزمة في سورية" (الندابي، 2018: 160).

واستمرت السلطنة في ممارسة دبلوماسية الوساطة؛ إذ سعت للتوصل إلى حل سلمي للأزمة خلال محادثات وزير الخارجية العماني، يوسف بن علوي، مع نظيره السوري، وليد المعلم، في مسقط، في آب (أغسطس) 2015م (فرانس 24، 2015/8/6).

كذلك كان الموقف العماني بخصوص الأزمة في اليمن؛ إذ اتجهت إلى العمل على تكثيف جهود الحوار والمحادثات منذ اندلاع الأزمة، وأعلنت مشاركتها والتزامها بمسار المبادرة الخليجية لحلّ الأزمة المطروحة عام 2012م. وفي عام 2015م رفضت سلطنة عُمان المشاركة في عملية عاصفة الحزم بقيادة التحالف العربي الذي تم تشكيله من قبل المملكة العربية السعودية، وهو ما أكد التزامها بسياسة عدم التورط في أيّ تدخل مسلح، والتمسك بالمسار السلمي للحلّ (حزام، 2017: 61).

وقد استمرت سلطنة عُمان في تسيير المحادثات عبر القنوات الخلفية بين أطراف الازمة، بما في ذلك الحوثيين. وبعد وقوع هجمات أرامكو في أيلول (سبتمبر) 2019م، استضافت العاصمة العُمانية محادثات بين مسؤولين سعوديين وممثلين عن الحوثيين لتخفيف حدة التوتر بين الجانبين، كما سيأتي تفصيله في المبحث التالي.

وتميل سلطنة عُمان إلى تبني مواقف تؤيد إنهاء النزاعات والصراعات الداخلية في الدول وعدم تأجيجها وتعود أسباب استقرار هذا النهج في جانب منها إلى التجربة التاريخية للسلطنة التي خبرتها أثناء أحداث ظفار الداخلية خلال الفترة (1963-1975م) وما جرّته من حالة عدم استقرار في البلاد، وهو ما أثر في قناعات صنّاع القرار بخطورة وعواقب هذا النوع من الصراعات. إضافة إلى البعد الاجتماعي المتمثل في التعددية الاجتماعية والمذهبية التي تتمتع بها سلطنة عُمان، ما عزز من إدراك صنّاع القرار في السلطنة لمدى خطورة تأجيج الصراعات الأهلية وتعزيز الانقسامات الداخلية ومدى الكلفة المترتبة على ذلك.

كان الموقف العُماني فيما يخص التعامل مع إيران والعلاقة معها أحد أهم نقاط الخلاف والتباين بين سياستها الخارجية وسياسة دول مجلس التعاون الخليجيّ الأخرى؛ إذ لم تتخرط في الصراع السعودي الإيراني المستمر منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، واختارت البقاء على الحياد والالتزام بسياسة التوازن وعدم الانحياز. ويعود هذا الموقف العُماني تجاه إيران إلى النظرة لإيران باعتبارها: "إحدى الحقائق الجغرافية والتاريخية في المنطقة، التي لا يمكن التصرف بدون أخذها في الحسبان، أو التزام معاداتها"، وفقاً لما جاء في نصّ حديث للسلطان قابوس لصحيفة الخليج بتاريخ (1986/11/1) (الوهيبي، 2012: 80).

بالإمكان تفسير استقرار العلاقة العُمانية الإيرانية بإرجاعها إلى عوامل وأسباب عدّة، يأتي في مقدمتها موقع السلطنة الجغرافي القريب من إيران، وخصوصاً تقاسم سيطرة عُمان وإيران على مضيق هرمز، أحد أهم الممرات المائية في العالم؛ والذي يمر عبره نحو (21%) من استهلاك السوائل البترولية على مستوى العالم، حيث بلغ معدل التدفق اليومي للنفط في المضيق (21) مليون برميل يومياً في العام 2018م. وهو ما اقتضى الحفاظ على العلاقات مستقرة بين البلدين. وكذلك فإن البلدين يتقاسمان حقولاً مشتركة كبرى لمصادر الطاقة بين البلدين، كما حقل "كيش" الغازي، وحقل "بخا" النفطي. كما توجد مصالح تجارية كبيرة بينهما؛ إذ بلغ معدل التبادل التجاري بين البلدين عام 2017م نحو المليار دولار (العلمي، 2017: 180).

وقد تطورت العلاقات بين البلدين خلال السنوات الأخيرة. وتجسّد هذا التطور في الزيارة التي قام بها السلطان قابوس لطهران في آب (أغسطس) من العام 2009م، ثم مجدداً في آب (أغسطس) عام 2013م. وشهدت الزيارتان توقيع اتفاقيات تعاون عديدة في المجالات الاقتصادية والطاقة. كما وشمل تطوير العلاقات تعزيز التعاون العسكري بين البلدين؛ ومنذ عام 2014م تعقد إيران وعُمان بانتظام مناورات عسكرية مشتركة في مضيق هرمز.

بالإضافة إلى الحياد، قامت عُمان بأداء دور الوسيط في الملف النووي الإيراني، الذي كان موضوع نزاع بين إيران والدول الغربية؛ إذ استضافت مسقط المفاوضات التي تمت عبر القنوات الخفية بين إيران ومجموعة (1+5) منذ العام 2012م، وحتى تم التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني عام 2015م بفضل هذه المفاوضات، لتتأكد بذلك مجدداً مبادئ السياسة الخارجية العُمانية القائمة على الحياد الإيجابي، وهو الحياد الذي لا يكتفي بعدم الانحياز، وإنما يتمثل بالمبادرة نحو ممارسة أدوار الوساطة وقيادة جهود التفاوض بغرض حلّ الأزمات في المنطقة.

كنتيجة طبيعية لتمايز السياسة العُمانية عن سياسة سائر دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، واستقلال السياسة الخارجية العُمانية كان من الطبيعي أن تقف السلطنة في موقع المعارضة عام 2011 لمشروع الاتحاد الخليجي الذي تبنته وطرحته السعودية في القمة الخليجية ذلك العام. وبعدها بسنتين، عام 2013م، أعلن الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية العُمانية، يوسف بن علوي، في منتدى الأمن الخليجي الذي عقد في العاصمة البحرينية في كانون الأول (ديسمبر) 2013م، أن سلطنة عُمان لن تكون جزءاً من الاتحاد الخليجي في حال قيامه، ولوح بانسحاب السلطنة من مجلس التعاون الخليجي فيما إذا أصرت دول مجلس التعاون على المضي قدماً في مشروع الاتحاد (البلوشي، 2016: 56).

ومن منظور سلطنة عُمان فإنّ مثل هذا المشروع سيؤدي لتعطيل مبادئ سياساتها الخارجية التي تلتزم بها، وسوف يُخضعها لسياسات دول أخرى؛ إذ أن الاتحاد يقتضي تبني مواقف سياسة خارجية موحّدة، ووفق الرؤية العُمانية فإن المقصود به خصوصاً هو تبني مواقف موحّدة في مواجهة إيران وهو ما لا ترضى عُمان الانسياق له.

وقد استمرت سلطنة عُمان في تبني مواقف سياسيّة مستقلة، وهو ما تجدد بعد اندلاع الأزمة الخليجية في عام 2017م، بعد أن أعلنت المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين مقاطعتها لدولة قطر، في حين رفضت السلطنة المشاركة في هذه المقاطعة.

هكذا، يتضح أن السياسة الخارجية لسلطنة عُمان فقد اتسمت بتبني الواقعيّة السياسيّة. البحث عن تحقيق مصالح الدولة في المقام الأول دون الالتزام بعقائد إيديولوجيّة محددة، باستثناء ما يعتقد ويرى القائد السياسي للسلطنة. وقامت الواقعيّة العُمانية على أساس التعامل الدبلوماسي المتأني مع الملفات والأزمات الإقليميّة المحيطة، دون الانجراف والتطرف والدخول في حالة استقطاب حادّة

بالصراعات، وإنما اتسمت سياستها بالسعي للحفاظ على مسافة واحدة من مختلف الأطراف. وتجسدت الواقعية في موازنة السلطنة بين الوسائل الممكنة والأهداف، وعدم تبني مشاريع تفوق قدراتها وممكنتها، مع عدم السعي لمدّ النفوذ خارج الحدود، مع المحافظة في الوقت ذاته على علاقات مميزة مع أكبر قدر من الدول. وعلى الرغم من تزايد حدّة الاصطفافات في الإقليم، حرصت السلطنة على عدم التطرف في الأحلاف والاصطفافات، والبحث الدائم البحث عن الاتزان في الخيارات، وحساب المصلحة الوطنية وتقديمها على أي اعتبارات، وتجنب الانخراط في صراعات على أساس مذهبي أو طائفي. والسعي لتكريس مبادئ التعاون المشترك على مستوى الإقليم بما يحقق المصلحة للجميع.

ويرى الباحث بأن سلطنة عُمان امتلكت سياسة خارجية مستقلة و متميزة عن سائر الدول العربية الأخرى، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث تميزت في التمسك بمبادئ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والبعد عن خيارات التصعيد والخيارات المسلحة، وتبني سياسات تقوم على أساس التوفيق ونهج الدبلوماسية والمفاوضات بين الأطراف المتنازعة في الأزمات. وقد انعكس ذلك في تبنيها مواقف خاصّة بها متميزة عن مواقف غيرها من الدول الخليجية، كما ظهر في موقفها من الأزمة بين السعودية وإيران، وموقفها من الأزمات الداخلية في الدول العربية كما في اليمن، وسوريا، وليبيا. وترجع هذه المبادئ إلى عوامل عدة منها ما يتعلق بأبعاد جغرافية واقتصادية، ومنها ما يتعلق بالخبرة والتجارب التاريخية التي عرفتها البلاد، وكذلك إلى القناعات التي تم تبنيها من قبل الصناع القرار، وفي مقدمتهم السلطان الراحل، قابوس بن سعيد. وقد كان لهذه المبادئ والتوجهات دوره في تحديد طبيعة المواقف التي تبنتها السياسة الخارجية العمانية منذ اندلاع ثورة الشباب اليمنية عام 2011م، ومن ثم بعد انطلاق عمليات التحالف العربي في اليمن في آذار (مارس) من العام 2015م.



## المبحث الثاني

### مواقف وتوجهات السياسة الخارجية العُمانية إزاء الأزمة اليمنية

تعتبر الأزمة اليمنية بالنسبة لسلطنة عُمان من أكثر الملفات التي تفرض تحديات على سياستها الخارجية ومبادئها التي تتمسك بها؛ إذ إن هذه الأزمة في دولة تقع على حدودها مباشرة، وبالتالي تؤثر عليها بشكل مباشر؛ فأَيّ سقوط لليمن في مزيد من الفوضى والتفكك يعني خلق تهديدات مباشرة للسلطنة، عبر توسع نشاط الجماعات الإرهابية مثل القاعدة و"داعش"، أو عبر ظهور تهديدات أخرى مثل حالات حصول موجات لجوء كبيرة بمئات الآلاف من اليمنيين باتجاه الأراضي العُمانية، وما قد يؤدي له ذلك من خلق تحديات اقتصادية لا يكون بمقدرة السلطنة استيعابها. كل ذلك فرض على السلطنة ضرورة الانخراط في معالجة الأزمة اليمنية والاستجابة لها بشكل ملح أكثر مما هو في حالة أي ملف خارجي آخر.

أهم ما ميّز الاستجابة العُمانية للأزمة اليمنية عن سائر استجابات دول مجلس التعاون الخليجي هو عدم توجيهها للانخراط في عمليات التحالف العربي بعد تشكيله وإطلاق عملياته المسلحة عام 2015م، خلافاً لدول مجلس التعاون الأخرى، واستمرار تبينها نهج التفاوض والمشاورات الذي دفعت باتجاهه منذ بداية الأزمة اليمنية عام 2011م، وجاءت هذا الاستجابة متفقة مع مبادئ السياسة الخارجية العُمانية، والخطوط الرئيسية التي تحكمها، المتمثلة بتبني نهج الحوار والتفاوض والابتعاد عن الخيارات المسلحة والصدام.

بعد اندلاع ثورة الشباب اليمنية في شباط (فبراير) 2011م، وفي نيسان (أبريل) من العام 2011م، تبنت دول مجلس التعاون الخليجي مبادرة تسعى للتوفيق بين الرئيس علي عبدالله صالح والمجموعات الشبابية وأحزاب المعارضة المنخرطة في الثورة. وكان موقف سلطنة عُمان هو دعم

المبادرة ولم تتوانَ عن تبنيها وتأييدها، وتأييد القرارات الدوليّة التي دفعت باتجاه تطبيقها وفي مقدمتها القرار رقم (2014) الصادر عن مجلس الأمن في الحادي والعشرين من تشرين الأول (أكتوبر) 2011م، ونصّ على "الدعوة إلى تطبيق الحل السياسي القائم على مبادرة مجلس التعاون الخليجي، والطلب من الأمين العام مواصلة مساعيه الحميدة من أجل ذلك" (المحطوريّ، 2012: 157).

واستمرت السلطنة بدعم جهود المرحلة الانتقالية بما في ذلك الدعوة لتطبيق الآليات التنفيذية للمبادرة الخليجيّة؛ من تشكيل حكومة الوفاق الوطني اليمنية، إلى إجراء الانتخابات الرئاسية، وحتى تشكيل مؤتمر الحوار الوطني اليمني. وبعد دخول الحوثيين إلى صنعاء وسيطرتهم عليها في الحادي والعشرين من أيلول (سبتمبر) 2014م، سارعت السلطنة إلى الدفع باتجاه التسوية بين حكومة هادي والحوثيين، بهدف الحيلولة دون استمرار الصدام المسلح والدفع باتجاه إعادة جميع الأطراف إلى طاولة التفاوض، وهو ما تمثل في جهودها التي دعمت وساهمت في توقيع اتفاق "السلم والشراكة" بين الطرفين في السابع والعشرين من أيلول (سبتمبر) 2014م (صالح، 2016: 53).

وكان للحيادية التي تتمتع بها السلطنة دوراً أساسياً في ثقة الأطراف بها والانخراط في التفاوض برعايتها. كما كان لعلاقات السلطنة مع إيران دور في الضغط باتجاه إقرار الاتفاق عبر إقناعها بالضغط على حلفائها الحوثيين للقبول به، وهو ما كشف عنه ممثل حكومة هادي في المفاوضات آنذاك، عبد الكريم الإيراني، الذي أكد أن السلطنة كان لها دور في نقل الرسائل بين الحكومة اليمنية والجانب الإيراني (شجاع الدين، 2017: 3).

هدفت السلطنة من المفاوضات وعقد الاتفاق للمُسارعة في تجنب اليمن سيناريو الصراع المسلح وإعادة الأطراف كافة لإطار التفاوض والحلّ السلمي. وتضمن اتفاق "السلم والشراكة" الدعوة إلى تشكيل حكومة كفاءات جديدة تقوم على مشاركة كافة الأطراف اليمنية، وكذلك تشكيل لجنة وطنية

جديدة تعنى بإعادة صياغة الدستور. وبعد إقرار الاتفاق برعاية دولية تمثلت بحضور ومشاركة المبعوث الدولي الخاص باليمن، جمال بن عمر، بادرت السلطنة للترحيب بعقد الاتفاق، ودعت كافة الأطراف اليمنية إلى الالتزام ببنود الاتفاق. وجاء ذلك على لسان وزير الخارجية العماني، يوسف بن علوي، في كلمته التي ألقاها في أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة (عبد عايش، 2014/11/27).

إلا أن الحوثيين سارعوا إلى نقض الاتفاق والانقلاب على بنود وعادوا إلى التصعيد وأصدروا ما أسموه بـ "الإعلان الدستوري" وأعلنوا تشكيل لجنة ثورية لحكم البلاد وفرضوا الإقامة الجبرية على الرئيس هادي وأجبروه على الاستقالة، وهو ما أدى للعودة إلى دوامة الصراع المسلح من جديد. وبناءً على ذلك طلب الرئيس هادي بعد هربه إلى سلطنة عُمان ومن ثم وصوله إلى السعودية، طلب من السعودية ودول مجلس التعاون تقديم العود لحوكمته من أجل إعادة السيادة لها. وبناءً على ذلك أعلن الملك سلمان إطلاق عملية "عاصفة الحزم" وتشكيل التحالف العربي، في آذار (مارس) 2015م، وذلك بهدف إرغام الحوثيين على العودة عن المسار الانقلابي (صالح، 2016: 54).

وكان الموقف العماني هو اختيار تجنب الانخراط في العمل المسلح، لتكون بذلك الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تنخرط في التحالف والعمليات المسلحة ضد الحوثيين، وجاء ذلك انطلاقاً من مبادئ سياستها الخارجية المتمثلة في تفضيل خيارات التفاوض والتشاور بدلاً من اعتماد الخيارات المسلحة. وقد أتاح الموقف الحيادي الذي تبنته السلطنة إمكانية ممارسة أدوار الوساطة في المرحلة التالية من الأزمة، التي تلت انطلاق العمليات المسلحة؛ حيث كانت الجهة الوحيدة التي حظيت بثقة من جميع الأطراف، وبالتالي كانت الطرف الإقليمي الوحيد القادر على رعاية الحوار بين الأطراف المتنازعة (حزام، 2017: 61).

ومن أجل إنهاء المواجهات، بادرت السلطنة إلى إطلاق مبادرة في نيسان (أبريل) عام 2015م، دعت فيها الأطراف للعودة للمسار التوافقي بعيداً عن الصراع المسلح، وتضمنت المبادرة العُمانية سبع بنود، أهمها انسحاب الحوثيين من المدن التي احتلّوها، وإعادة السلطة إلى الرئيس هادي، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في أقرب وقت إلا إنَّ عدم استعداد الحوثيين للتخلي عما اكتسبوه بقوة السلاح، ومراعاة حكومة هادي على التدخل العسكري العربي وقدرته على الحسم وكبح الحوثيين، كانت نتيجته عدم الاستجابة للمبادرة والاستمرار في المواجهات (العربية، 2015/4/21).

إلا إنَّ ذلك لم يثني السلطنة عن الاستمرار بممارسة دورها في الوساطة والسعي لدفع الأطراف للانخراط في إطار التفاوض، وبدءاً من شهر أيار (مايو) 2015م استضافت السلطنة ما عرف بـ "جولات مسقط التفاوضية"، التي استمرت حتى تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 2016م. وتضمنت جولات من التفاوض بين ممثلين عن الحوثيين والسلطات السعودية، وكذلك بين مسؤولين أمريكيين، وقيادات حوثية، بمن فيهم رئيس المجلس السياسي لجماعة أنصار الله الحوثية، صالح الصماد، وكبيرة الدبلوماسيين الأمريكيين للشرق الأوسط، آن باترسون (الشاعري، 2019: 31).

جاء اختيار سلطنة عُمان مكاناً لعقد جولات التفاوض، بسبب كونها الدولة الخليجية الوحيدة التي اختلفت في مواقفها واختارت عدم المشاركة في العمليات المسلحة ضدَّ الحوثيين، وبالتالي حظيت بثقة الحوثيين، وكانت وسيطاً مقبولاً من قبل جميع الأطراف، بما في ذلك الدول الإقليمية ذات التأثير في الأزمة، مثل إيران والمملكة العربية السعودية. وقد دار التفاوض في هذه الجولات حول وقف عمليات التحالف العربي، مقابل التزام الحوثيين بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2216) لعام 2015م، الذي نصَّ على انسحاب الحوثيين من المدن، وتسليم السلاح الذي استولوا عليه من مخازن معسكرات الجيش اليمني. إلا أنَّ تعنّت الأطراف ومراهناتها على تكنها من الحسم المسلح للصراع

أدى إلى إفشال التوصل لتسوية نهائية، واقتصرت مخرجات هذه الجولات على التقدم على صعيد التوصل إلى منجزات في الإطار الإنساني متمثلة في دعم جهود الإغاثة (بهاء الدين، 2020: 126).

وفي غضون تلك المحادثات، كان لسلطنة عُمان أيضاً دور في دعم المباحثات الدولية، وكان له دور في إقناع الحوثيين لحضور مباحثات الكويت في الفترة من حزيران (يونيو) حتى آب (أغسطس) 2016م.

جاءت الجولة الختامية من مشاورات مسقط التفاوضية في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 2016م، والتي حضر فيها وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، ونَتَج عنها ما سميّ بـ "مبادرة كيري"، التي نصّت على إعلان هدنة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتسليم الحوثيين السلاح، إلا إن حكومة الرئيس هادي رفضت المبادرة ولم تتخرط وعوّلت على تحقيق الحسم ضد الحوثيين في الميدان بدلاً من الاعتماد على خيار التفاوض (حزام، 2017: 81).

وبسبب ما أثبتته السلطنة من دور محوريّ لها في جهود مشاورات تسوية الأزمة في اليمن، قام المبعوث الدولي الثاني الخاصّ باليمن، إسماعيل ولد الشيخ، بتوجيه دعوة لسلطنة عُمان للانضمام إلى المجموعة الرباعيّة الخاصة بالتوصل لحلّ للأزمة في اليمن، والمؤلفة من الدول الأربع: الولايات المتحدة الأمريكيّة، والمملكة العربيّة السعوديّة، والإمارات العربيّة المتحدة، والمملكة المتحدة، وذلك في كانون الأول (ديسمبر) من العام 2016م، لتعرف بعدها بـ "الخماسيّة"، حيث تمثل دور السلطنة في التواصل والتنسيق مع الجناب الحوثي، نظراً لكونها الوسيط الوحيد الذي يحظى بثقتهم. وقد وصف ولد الشيخ في حينها السلطنة بأنها جزء أساسيّ من الحلّ في اليمن، وأنها "لها دور إيجابي

تلعبه من خلال تسهيل التواصل مع الحوثيين حول القضية اليمنية، بالإضافة إلى استضافة عدد من الاجتماعات" (روسيا اليوم، 2016/12/20).

وخلال العامين 2017م و2018م، استمرت الجهود والتحركات والاتصالات العُمانية للدفع باتجاه تعزيز فرص تسوية الأزمة، ففي الرابع من كانون الأول (ديسمبر) 2018م، أعلنت السلطنة، وبناءً على وساطة أممية، استقبال دفعة من الجرحى الحوثيين لتلقي العلاج. إلا أنّ جمود الجبهات في الميدان وإصرار كل طرف على عدم تقديم تنازلات، وخصوصاً الجانب الحوثي الذي استمر في رفض القبول بالقرار الأمميّ (2216)، أدى لعرقلة جهود ومباحثات السلام باستمرار، إضافة إلى ما تطوّر منذ نيسان (أبريل) 2017م من أزمة جديدة مستجدة، بين كلاً من المجلس الانتقالي الجنوبي ذو المطالب الانفصالية، وبين الحكومة الشرعيّة التي تعلن تمسكها بوحدة الأراضي اليمنية ورفض أيّ مخططات للتقسيم أو الانفصال. ونتيجة لكل ذلك اتجهت الجهود الأممية تدريجياً، برعاية المبعوث الدولي الثالث، مارتن غريفيثس، إلى التوجه نحو إيجاد حلول جزئية داخل الأزمة، بعيداً عن حل أساس الأزمة المتمثل بالانقلاب الحوثيّ والسيطرة على العاصمة صنعاء، وهو ما توجّه بعقد اتفاق ستوكهولم في العاصمة السويديّة، في الثالث عشر من كانون الأول (ديسمبر) من العام 2018م، والذي تضمن اتفاقاً حول وقف القتال في محافظة الحُدَيْدَة وانسحاب كافة الأطراف إلى خارجها، ورفع الحصار الحوثيّ عن تعز، وإبرام اتفاقيات لتبادل الأسرى (الشاعري، 2019: 38).

وفي المرحلة التالية للاتفاق، قام مارتن غريفيثس بالتواصل بشكل مستمر مع سلطنة عُمان، وزارها في تموز (يوليو) 2019م، وذلك بهدف التنسيق معها من أجل الدفع من قبلها والتنسيق مع الجانب الحوثيّ، عبر استمرار ممارستها دور الوساطة في الأزمة، وذلك بغرض تنفيذ بنود الاتفاقية، وخصوصاً فيما يتعلق بتبادل الأسرى، ورفع الحصار عن مدينة تعز.

وفي العام 2019م شهدت الأزمة في اليمن تصعيداً جديداً وتعزز الصراع على المستوى الإقليمي فيها، مع استمرار تكرار حوادث استهداف الحوثيين لأهداف داخل الأراضي السعودية، بما في ذلك استهداف مطار أبها في حزيران (يونيو) 2019م، ومن ثم إعلان الحوثيون في ايلول (سبتمبر) مسؤوليتهم عن الهجوم على المنشآت النفطية في شرق السعودية آنذاك، كُّل ذلك شكّل عامل ضغط على المملكة ودفع بها باتجاه تفعيل المحادثات مع الحوثيين من جديد. وكانت سلطنة عُمان هي الوجهة التي قصدتها المملكة في سبيل ذلك، وبناءً عليه، وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م قام نائب وزير الدفاع السعودي، المسؤول عن ملف اليمن، خالد بن سلمان، بزيارة إلى مسقط، تضمنت عقد اجتماعات بين مسؤولين سعوديين وممثلين عن الحوثيين. (وكالة أنباء الأناضول، 2019/11/11).

وبعد أيام من المحادثات أعلنت السعودية إطلاق سراح منّي سجين من الحوثيين، وفتح مطار صنعاء لنقل المصابين من الحوثيين للعلاج. وجاءت هذه الخطوات كبوادر حسن نية باتجاه تسوية الأزمة، ونتيجة لجهود السلطنة التي استضافت المحادثات وحافظت على دورها بذلك كوسيط محايد موثوق فيه من قبل جميع الأطراف، وقد أيدتها المبعوث الدولي، مارتن غريفيثس، وأكد على أهمية دور سلطنة عُمان في مساعدته بمهمته الدبلوماسية (وكالة أنباء الأناضول، 2019/11/11).

استمراراً لجهود الوساطة، بعدها بأيام، توجه وزير الخارجية العُماني، يوسف بن علوي، إلى طهران، في كانون الأول (ديسمبر) 2019م، والتقى الرئيس الإيراني، حسن روحاني، والأمين الأعلى للأمن القومي، علي شمخاني، وخصصت الزيارة لمناقشة حلّ النزاع اليمني. وفي ختام اللقاء صرّح بن علوي بأن "إيران والسلطنة يمكنهما تقديم حلول مناسبة للمشاكل الإقليمية وخاصة اليمن"، وأن "هناك اليوم علامات واعدة لحلّ الأزمة اليمنية" (إرم نيوز، 2019/12/3).

وفي الخامس عشر من تشرين الأول (أكتوبر) 2020م، كان للسلطنة دور في إتمام صفقة بين الجانبين الحوثي والامريكي، شملت استقبال الحوثيين نحو (240) من المواطنين اليمنيين المقيمين في مناطق السيطرة الحوثية، عادوا من سلطنة عُمان، بعد تلقيهم العلاج الطبي فيها. وقد شكر المتحدث باسم الحوثيين، عبد السلام سلطنة عمان على "جهودها الإنسانية". بالمقابل قام الحوثيون بالإفراج عن رهينتين أمريكيتين، وتسليم رفات رهينة ثالثة، وقد شكر مستشار الأمن القومي الأمريكي، روبرت سي أوبراين، السلطان هيثم بن طارق، على دوره في إتمام الصفقة (بي بي سي، 2020/10/15).

جانب آخر من نشاط سياسة السلطنة الخارجية تجاه الأزمة اليمنية، تمثل في الخلافات مع السعودية والإمارات بخصوص محافظة المهرة، الواقعة أقصى شرق اليمن، على حدودها مباشرة. وذلك مع ظهور مصالح كل منهما في المحافظة، والسعي لمد النفوذ عليها.

في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2017م، دخلت القوات السعودية المحافظة واستولت على أهم المرافق فيها، بما في ذلك مطارات وموانئ ومنافذ حدودية. وبدأت السعودية ببناء خمس قواعد عسكرية، وعشرين نقطة عسكرية. وكان الهدف السعودي المعلن هو إبعاد الحوثيين عن شرق اليمن، إضافة إلى ضبط الحدود مع عُمان، في حين أشار محللون إلى وجود مصالح خفية للملكة من وراء هذه الخطوات، وتتمثل بالتخطيط لبناء خط أنابيب نفط يمر عبر المهرة باتجاه بحر العرب، ويجنب المملكة العربية السعودية الخضوع للابتزازات والتهديدات الإيرانية المستمرة بإغلاق مضيق هرمز (ناجي، 2019: 4).

في سبيل مواجهة النفوذ السعودي، احتجت القبائل من سعي المملكة العربية السعودية لتعزيز وجودها العسكري في المحافظة، وهو الاحتجاج الذي جاء متوافقاً مع مصالح سلطنة عُمان. وفي



نيسان (أبريل) 2018م، نزل الآلاف من المهريين إلى الشوارع ونظّموا احتجاجاً مفتوحاً في مدينة الغيضة، مطالبين القوات السعودية بالمغادرة، وجاء ذلك بتنظيم من مجلس الإنقاذ الوطني الجنوبي، المدعوم من سلطنة عُمان (ناجي، 2020: 4). وفي الثامن عشر من شباط (فبراير) 2020م، وعلى إثر تشديد السعودية الإجراءات والقيود على حركة الاستيراد عبر معبر الشحن الحدودي مع سلطنة عمان، اندلعت مواجهات مسلحة بين قوات من قبائل المهرة موالية للسلطنة من جهة، وبين القوات السعودية وقوات يمنية متحالفة معها، ودارت المواجهات حول السيطرة على المعبر الحدودي، واستعانت السعودية بالقصف الجوي للسيطرة على المعبر، وانتهت المواجهات باستعادة سيطرة التحالف على المعبر بعد أسبوع من المواجهات (ساسة بوست، 2020/2/25).

كذلك، نشطت السلطنة فيما يخصّ مواجهة النفوذ الإماراتي في المحافظة، إذ أن الإمارات كانت قد عززت من تواجدتها في محافظات جنوب اليمن بشكل خاصّ، وذلك منذ انطلاق عمليات التحالف العربي عام 2015م، وقامت بتأسيس قوات عسكريّة موالية لها. وفي محافظة المهرة، بدأت الإمارات في آب (أغسطس) عام 2015م بتدريب مقاتلين من سكان المحافظة بغرض تأسيس قوات باسم "النخبة المهرية"، بالإضافة إلى تقديمها الدعم للشرطة المحليّة في المحافظة. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2017م، حاول المجلس الانتقالي الجنوبيّ، المدعوم من الإمارات، والذي يحمل مطالب انفصالية، ضمّ محافظة المهرة إلى المجلس. وبعد رفض المحافظ محمد عبدالله كدة ذلك، قام وكيل المحافظة والقيادي في الحراك الجنوبي، سعيد سعدان، بإعلان إشهار فرع المجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة المهرة. وفي التاسع من شباط (فبراير) 2019م، وصل المئات من قوات النخبة المهرية، برفقة عشرات الآليات، إلى مدينة الغيضة مركز محافظة المهرة، وتمركزت في نقاط أمنية، واتخذت معسكر خفر السواحل في مديرية خوف شرق المهرة، مقراً لها (سبوتنيك، 2019/2/10).

كلّ ذلك أثار حفيظة السلطنة ودفعها باتجاه التحرك في سبيل مواجهة النفوذ الإماراتي المتصاعد على حدودها الغربيّة، ولمواجهة المجلس الانتقالي الجنوبي، أسّس عدد من الزعماء في المهرة، مجلساً باسم مجلس الإنقاذ الوطني الجنوبيّ، في تشرين الاول (أكتوبر) من العام 2019م، وجاء تأسيس هذا المجلس متوافقاً مع مصالح سلطنة عُمان المتمثلة بإبقاء محافظة المهرة بعيدة عن سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي المرتبط بدولة الإمارات العربية المتحدة.

يرى الباحث بأنّ سياسة سلطنة عُمان تجاه الأزمة اليمنيّة تمحورت حول بذل الجهود والدفع باتجاه إنجاز مصالحه والتوصل إلى تسوية سلميّة بين الأطراف المتصارعة، إدراكاً من صانع القرار بأن هذه التسوية أساس من أجل حفظ الأمن القومي للسلطنة، وجاءت هذه الجهود عبر تفعيل المسار التفاوضي، سواءً عبر استضافة جولات المحادثات، أو عبر إجراء الاتصالات وترتيب الدعوات لها، وذلك بسبب أن السلطنة ظلّت الطرف الوحيد الذي حظي بالثقة من قبل جميع الأطراف المحليّة والإقليميّة الفاعلة في الأزمة، وقد ساهمت السلطنة فعلاً في تقدم المسار التفاوضيّ أسهمت في إنجاز اتفاقيات كما في اتفاق "السلم والشراكة" في ايلول (سبتمبر) عام 2014م، وفي أحيان كان لها دور في إنجاز خطوات تدعم الجهود الانسانية، إلا أنّ التوصل لحلّ نهائيّ للأزمة بقي متعثراً؛ وذلك بسبب طبيعة الأزمة وتعدد الأطراف الفاعلة فيها، سواء المحليّة أو الإقليميّة، وكثرة التعارضات بينها، وميلها إلى إرادة الحسم وتحقيق المكاسب التامة دون تقديم تنازلات، وهو ما عقّد من جهود السلام، وبالتالي بقي الصراع مستمراً حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

## الفصل الرابع

### الخيارات المحتملة للسياسة الخارجية العُمانية في التعاطي مع الأزمة اليمنيّة

#### تمهيد وتقسيم

لا زالت تفاعلات الأزمة اليمنية قائمة، ولا زالت عند مستوى مرتفع من حالة الخلاف والصدام بين الأطراف الفاعلة فيها. وتستمر الأطراف المنخرطة في المراوحة ما بين التهدئة ومن ثم العودة إلى التصعيد. بالإضافة إلى ذلك، تستمر التدخّلات الخارجيّة في اليمن مما يزيد من تعقيد مسارات الأزمة.

وبالنسبة لسلطنة عُمان، فالإدراك لدى صانعي سياستها الخارجيّة هو لخطورة وتداعيات الأزمة واستمراريتها على المصالح العُمانية، وبالتالي ضرورة الاتجاه وحثّ الخُطى نحو التحرك في سبيل تفعيل كل القنوات التي تؤدي للدفع قدماً بمسار الحوار بما يؤدي للتوصل إلى التسوية الشاملة، وذلك عبر القنوات والوسائل السلميّة والدبلوماسية، وبتنسيق الجهود مع الجهود الدولية والإقليمية في هذا الشأن.

إلا أنه تبرز تحديّات عديدة قد تواجه سياسة سلطنة عُمان الخارجية تجاه الأزمة اليمنيّة في المرحلة القادمة، وبما قد يؤدي إلى الحدّ من الدور العُماني للتوصل إلى تسوية ونهاية للصراع في البلد المجاور للسلطنة.

وسوف يتم في هذا الفصل تناول المسارات المستقبلية المحتملة، بحيث يخصص المبحث الأول لسيناريو الدور الإيجابي للسياسة الخارجيّة العُمانية اتجاه الأزمة اليمنيّة، وبما يؤدي إلى الإسهام في

إنهاء الأزمة، والمبحث الثاني لسيناريو اللعبة الصفرية، بحيث تستمر الأزمة، ويكون الدور العُماني أقل فعالية. وقد تم استخدام المنهج الاستشراقي في هذا الفصل.

## المبحث الأول

### سيناريو الدور الإيجابي للسياسة الخارجية العُمانيّة تجاه الأزمة اليمنيّة

بحسب هذا السيناريو، يكون لسياسة سلطنة عُمان الخارجيّة تجاه الأزمة اليمنيّة دوراً إيجابياً فعالاً، بحيث يؤدي ويساهم ويسرع من مسار إنهاء الأزمة وتسويتها والتوصل إلى حلول توفيقية ترضي كافة الأطراف المنخرطة فيها، وتعيد اليمن إلى حالة الاستقرار والوحدة، وتعيد الحكومة الشرعية إلى العاصمة صنعاء، وتفرض سيطرتها وسيادتها على كامل البلاد، وذلك بناءً وانطلاقاً من مواقف وتوجهات السياسة الخارجيّة العُمانيّة المبنيّة على مبادئ الحياد الإيجابي وانطلاقاً من ارتباطها بأداء دور الوساطة.

وتزداد حاجة سلطنة عُمان لممارسة هذا الدور بسبب من المخاطر المتزايدة التي قد تؤدي لها الأزمة اليمنيّة في حال استمراريتها. سواء التهديدات المحتملة المباشرة منها، بما في ذلك التهديد بحدوث موجات لجوء تتجه باتجاه الأراضي العُمانيّة، أو تزايد احتمالات نشاط تنظيمات متطرفة نتيجة الفوضى وغياب السلطة المركزيّة في اليمن، أو احتمالية تزايد نشاط حركة القرصنة أيضاً مع توفر ملاذات لها في المياه الإقليمية والسواحل اليمنيّة، نتيجة ضعف وغياب السلطة والأمن.

أو سواءً لما قد تتمخض عنه الأزمة واستمرارها من مخاطر وتهديدات جيوسياسيّة، تتمثل أساساً في تعزيز الحضور الإماراتي في اليمن، سواء أكان حضوراً مباشراً، أو عبر وكلاء، وبما في ذلك الحضور العسكري، أو التغلغل على المستويات السياسية والاقتصادية، وهو ما يتعزز بفعل حالة السيطرة والتأثيرات التي تمارسها الإمارات في محافظات جنوب اليمن، وذلك تحديداً عبر دعمها

المجلس الانتقالي الجنوبي ذو المطالب والمساعي الانفصالية، وكذلك دعمها العسكري والمالي القوات المرتبطة به والتابعة له (بهاء الدين، 2020: 121).

يُضاف إلى ذلك ما يحمله الانتشار العسكري السعودي في محافظة المهرة الحدودية مع سلطنة عُمان، والمتداخلة مع محافظة ظفار العُمانية اجتماعياً وقبلياً، والتي تمثل تاريخياً منطقة نفوذ يحضر فيها التأثير العُماني. وقد بدأ التواجد العسكري السعودي في المهرة، وإحكام السيطرة السعودية على المنافذ بين سلطنة عُمان والمحافظة منذ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 2017م، ومن ثم أخذ بالتصاعد، وهو مرتبط بمصالح سعودية استراتيجية أهمها التخطيط لمد أنابيب نفط عبر المحافظة، بحيث يتم تصدير النفط السعودي من موانئها لتفادي الاعتماد الكامل على التصدير عبر مضيق هرمز (بهاء الدين، 2020: 117).

وقد يتحوّل هذا التواجد العسكري المباشر على حدود سلطنة عُمان، في حال أصبح وجوداً دائماً، إلى سبب للضغط مستقبلاً على السلطنة من أجل كسب مواقف وتنازلات منها في ملفات وأزمات مختلفة، بما في ذلك الأزمة على مستوى مجلس التعاون الخليجي، وغيرها من الخلافات والملفات الإقليمية، بما في ذلك علاقة السلطنة مع إيران.

ويأتي تزايد الحضور والتواجد العسكري السعودي في المهرة بالأساس بسبب من حالة ضعف الدولة اليمنية وغياب السيطرة المركزية الكاملة للحكومة الشرعية اليمنية. وبالتالي تتأكد المخاطر المتأتمية من استمرارية الأزمة في اليمن ومن حالة ضعف الدولة اليمنية، وكل ذلك يدفع الدبلوماسية العُمانية باتجاه ضرورة التحرك وتكثيف الجهود لإنهاء الأزمة وتسويتها.

ويبرز من أهم المخاطر أيضاً احتمالات تقسيم اليمن وولادة دولة أو شبه دولة غير معلنة في الجنوب، وبحيث تكون موالية وتابعة لدولة الإمارات. كلّ ذلك يحتم ويجعل المصلحة العمانية هي

في التوصل إلى التسوية الشاملة، وإعادة اليمن إلى حالة الدولة الموحدة والمستقرة. ويعتبر الموقف الرافض والقلق العُماني من تزايد وتيرة الحضور والنفوذ الإماراتي في جنوب اليمن كأحد أهم المحددات والموجهات الدافعة للسياسة العُمانية تجاه الأزمة. إذ تخالف الرؤية العُمانية تجاه اليمن نظيرتها الخاصة بدولة الإمارات وحسابات الأخيرة والمسار الذي تتبناه عبر مرآتها على المجلس الانتقالي الجنوبي ذو المطالب الانفصالية (ناجي، 2018: 3).

ويبرز خطر الدور الإماراتي في الجنوب اليمني مع دعم وتبني الإمارات مشروعاً انفصالياً هناك، إذ أصبحت منذ تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي عام 2017م تعتمد عليه في تنفيذ سياساتها، وعلى القوات الموالية له والتابعة له. وقد وفرت عبر دعمها له غطاءً لتمرکز دائم، سواء عبر التواجد عسكرياً في مواقع عدة، بما فيها أرخبيل جزيرة سقطرى، حيث شرعت في آذار (مارس) 2019م بتأسيس قاعدة عسكرية دائمة هناك، أو عبر التغلغل اقتصادياً عبر شركات مثل شركة موانئ دبي العالمية التي سيطرت على الموانئ في جنوب اليمن، إضافة إلى السيطرة على موارد الطاقة في الجنوب. ولا ينحصر النفوذ والحضور الإماراتي على مستوى الجنوب، وإنما تمتد حتى مناطق تهامة على الساحل الغربي، حيث تدعم هناك ألوية حراس الجمهورية، بقيادة طارق صالح، وقوات المقاومة التهامية.

وبالتالي فإن هذه التحولات التي حملتها الأزمة اليمنية زادت من تهديدات استمرار الأزمة بالنسبة لسلطنة عُمان، خاصة مع وجود خلافات متزايدة على صعيد مواقف السياسة الخارجية، في ملفات إقليمية عدة، بين السلطنة ومواقفها من جهة، وسياسات ومواقف كل من الإمارات والسعودية، من جهة أخرى، في عدة ملفات إقليمية؛ من الأزمة في اليمن، إلى الأزمة مع قطر، إلى العلاقة مع

إيران. وبالتالي تزداد الحاجة إلى تفعيل سياسة عُمانية فعّالة تعمل على دعم مسار يؤدي إلى استعادة الحكومة الشرعية اليمنية سيطرتها على البلاد، بما قد يخفف من حدة وتيرة هذه التداعيات.

ويبرز الدور العُماني تجاه ذلك عبر الأداة الأهم المتمثلة في التوجه العُماني المستمر باتجاه رعاية المحادثات والمفاوضات، وبالأخص بين الحكومة الشرعية ممن جهة والحوثيين من جهة أخرى، أو بين السعوديين والحوثيين بشكل مباشر في بعض الأحيان (المسلمي، 2017: 2). كما حصل خلال المفاوضات التي أعقبت حادثة الاعتداء الحوثي على منشآت أرامكو شرقي المملكة العربية السعودية، في أيلول (سبتمبر) 2019م.

وفيما يتعلق بالمفاوضات المستقبلية مع الحوثيين، فإنها ستكون بمثابة بناء ومواصلة على المسار الذي افتتحته مشاورات ستوكهولم في تشرين الثاني (نوفمبر) 2018م - بعدما كان المسار التفاوضي متعثراً في مشاورات جنيف والكويت - وما تمخّض عنها من الاتفاق المعروف بـ "اتفاق محافظة الحُدَيْدَة". وما يتطلبه ذلك من الدفع باتجاه تفعيل ما تأخّر وتعرّس تنفيذه من بين مقرراته، سواء فيما يتعلق باتفاق رفع الحصار الحوثي عن مدينة تعز، أو اتفاقات تبادل الأسرى، ومن ثم ضرورة التطوّر بالحوار نحو خطوات أخرى، لتشمل مناطق وجبهات أخرى اشتعلت خلال العام 2020م في اليمن، بما في ذلك مناطق ومحافظات الجوف ومأرب والبيضاء ونهم. وصولاً بعد ذلك حتى إقرار العمل بالقرارات الدولية، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم (2216) القاضي بانسحاب الحوثيين من المدن والمواقع التي احتلّوها عام 2014م، وبما يؤدي إلى استعادة الحكومة الشرعية - المنبثقة عن المبادرة الخليجية - السلطة والحكم في البلاد.

وقد برز خلال سنوات الأزمة ارتباط الدور العُماني تحديداً بممارسة دور الوكيل المفوض للتشاور مع الحوثيين واستضافة المحادثات معهم، وذلك باعتبار ما تحظى به السلطنة من ثقة من قبل جميع

الأطراف، وفي مقدمتهم الحوثيين، إضافة إلى الحكومة الشرعية، وهو ما لا يتحقق لأيّ طرف أو دولة أخرى. وبناءً على ذلك فقد تضمنت جولات المبعوث الدوليّ الحالي لليمن، مارتن غريفيش، باستمرار زيارات لعمان تأكيداً لهذا الدور، وكان آخرها في تموز (يوليو) 2019م. ومن ثم استضافة السلطنة المشاورات في أعقاب حادثة أرامكو خلال الفترة من أيلول (سبتمبر) حتى تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م. وفي حزيران (يونيو) 2020م، عقد اجتماع افتراضي عن بعد بين يوسف بن علوي ومارتن غريفيش، انطلاقاً من أهمية الدور العماني فيما يخص رعاية واستضافة المفاوضات مع الجانب الحوثيّ.

ووفق هذا المسار يكون للمحادثات التي تدفع بها السلطنة دور في وقف الاشتباكات المتجددة على الجبهات المتعددة بين الحوثيين والحكومة الشرعية، ومن ثم مواصلة المفاوضات وحلّ الخلافات والملفات العالقة، والبدء من ملف الأسرى، ومن ثم سحب المقاتلين من المدن، والإلتزام بالتسوية عبر قنوات الحوار، بما يفضي إلى الدفع بالحلّ السلمي، وقد يلزم لذلك تبني صيغ واتفاقيات جديدة، مع إبداء مرونة وعدم التشدد في التمسك بقرارات سابقة نتجت في ظروف مغايرة.

على مستوى آخر، وفي سبيل تعزيز فُرص التسوية للأزمة في اليمن، يبرز مسار آخر هامّ، وهو المتمثّل في التحرك على مستوى اتفاق الرياض، والذي وُقِع في العاصمة السعودية الرياض في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2019م، بين كلاً من حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي والمجلس الانتقالي الجنوبيّ، وهو اتفاق يقضي بتقاسم السلطة بين الجانبين، وتهدئة الأوضاع إثر اندلاع الاشتباكات المسلحة منذ آب (أغسطس) 2019م، وسيطرة قوات المجلس الانتقالي على أجزاء من محافظات جنوب اليمن (المودع، 2019: 3).



إلا إن العراقيل حالت منذ ذلك الحين دون تطبيقه على الأرض، واستمرّ تعطيل تطبيق بنوده، مع تكرار اندلاع الاشتباكات المسلحة في محافظات جنوبية عدة، من عدن، إلى أبين وشبوة، إلى سقطرى، بين القوات الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي، وبين الجيش الوطني اليمني والقوات الموالية للحكومة الشرعية اليمنية.

ويذكر أن سلطنة عُمان لم تساهم في صياغة اتفاق الرياض، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ لا تمتلك أوراق هامة للضغط على أيّ من أطرافه وإلزامه فيه، ولكنها سارعت إلى تبنيه ودعمه والدعوة للأخذ به، وذلك منذ تصريحات وزير الخارجية، يوسف بن علوي، في تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م، أثناء لقاء جمعه بوزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، وهو ما تكرر في تصريحات لاحقة لبن علوي.

ويأتي الموقف العماني الداعم لمسار التسوية إنطلاقاً من المصلحة العُمانية في عدم حدوث أي تقسيم في اليمن، لأن ذلك يعني احتمالية نشوء دولة في الجنوب قد لا تكون على وفاق معها، خاصة في ظل تحالف المجلس الانتقالي الجنوبي مع دولة الإمارات العربية المتحدة التي تزداد الخلافات العُمانية في المواقف والرؤى معها تجاه ملفات عدّة.

وبالعموم، ومن أجل ضمان عدم الذهاب نحو أي سيناريو انفصاليّ أو تقسيميّ، فإن من المرجح أن تكون التوجهات العُمانية متوافقة مع الحلول التي تطرح وتدعم الحل الفيدرالي، باعتباره يظلّ حلّ أفضل للمصالح العُمانية من أي سيناريو تقسيميّ، وهو الذي كان على ملفات مؤتمر الحوار الوطني اليمني منذ العام 2013م (عبد الحليم، 2014: 127).

إذ تبرز ضرورة المحافظة على وحدة الأراضي اليمنية بالنسبة للمصلحة العُمانية على المستوى الاستراتيجي، ولو أن النظام المركزي قد يكون مفضلاً على الفدرالي، من ناحية القدرة على الضبط والاستقرار، إلا أنه وفي حال تعذر تطبيقه، يأتي هذا الخيار كخيار وحل أخير بدلاً من التقسيم.

ويرى الباحث أنه، ومن أجل ضمان دور عُماني أكثر فعالية في توجيه مستقبل مسارات الأزمة اليمنية، وبما يخدم المصالح العُمانية، فإنه يتوجب دعم مسار اتفاق الرياض والتحرك باتجاه تسريع تنفيذ بنوده، إضافة إلى الاستمرار بحث ورعاية المشاورات مع الحوثيين بالتنسيق مع الجهود الأممية بهذا الخصوص، بما في ذلك التسريع من تنفيذ ما تقرر في اتفاق ستوكهولم والبناء والمواصلة عليه، والدفع من أجل صياغة مبادرات ومقترحات جديدة تأخذ بعين الاعتبار تحولات الأوضاع في الميدان.

كما يرى الباحث ضرورة تعزيز السلطنة علاقاتها مع الحكومة الشرعية برئاسة عبد ربه منصور هادي، وتوفير كامل الدعم الدبلوماسي لها. وفيما يخصّ محافظة المهرة، فينبغي الاستمرار في الموقف الذي يؤكد على ضرورة إبقاء المهرة بعيدة عن الصراع، وبما في ذلك تجنيبها أي انتشار عسكري تابع لدول التحالف أو لأحد وكلائها، وبخاصة المجلس الانتقالي الجنوبيّ ذو المطالب الانفصالية، وبحيث تستعيد الحكومة اليمنية والقوات الموالية لها السيطرة فيها وتفرض سيادتها على كامل المحافظة.

## المبحث الثاني سيناريو اللعبة الصفريّة للأزمة اليمنية

تبقى هناك محددات قد تصعب من مهمة الدور العُماني المنشود في التوصل لحلّ وتسوية شاملة للأزمة، وبحيث يمكن لها عرقلته والإسهام في تعطيله. وذلك بسبب من طبيعة الأزمة وشكل الصراع بين الأطراف الفاعلة فيها، وكذلك بسبب طبيعة العلاقة التي تحكم السلطنة بهذه الأطراف. وطبيعة توجهات السلطنة تجاه الأزمة وعدم توجهها نحو الانخراط فيها كطرف مناز.

ويؤدي تصلّب الأطراف وتوجهها نحو تبني الصراع الصفريّ وعدم استعدادها للتنازل، إلى استمرارها في التنازع، واستمرار اعتمادها على خيار القوة والسلاح لتسوية الصراع بما يحقق الانتصار الكامل لكل طرف وفقاً لتصوره. وهو ما يظهر مع حالة استمرار الرفض الحوئي للمبادرات والحلول السلمية المقترحة، وعدم استعدادهم للتراجع عما تمكنوا من انتزاعه وأخذه بالقوة. وكذلك في حالة المجلس الانتقاليّ الجنوبي، واعتماده على القوة والسلاح للسيطرة على عدد من المحافظات الجنوبية وعدم الاستعداد للتراجع عن فرض سيطرته على المناطق التي تمكن من انتزاعها من الحكومة الشرعية، والاستمرار بالاشتباك المسلح مع قوّات الحكومة الشرعية في عدة جبهات، وكذلك الانسحاب بشكل متكرر من المسار التفاوضي المتمثل باتفاق الرياض، وكان آخر ذلك إعلان تعليق المشاركة في اتفاق الرياض في نهاية شهر آب (أغسطس) الماضي (دي دبليو، 2020/8/26).

ويأتي جانب آخر من العوامل التي تحدّ من تأثير الدور العُماني بسبب الالتزام العُماني بمبدأ الحياد، وعدم الانخراط المسلح، والحرص على عدم التدخّل في شؤون الدول، ما جعل دورها محدداً بالوساطة بشكل أساسي (المسلمي، 2017: 2). في حين ظلّت السلطنة غير ذات تأثير مباشر على الجهات والأطراف المسلحة الناشطة داخل اليمن، حيث لا تحرص السلطنة على إقامة علاقات دعم وتسليح لمثل هذه الجماعات، كما هو الحال في حالة الإمارات مع التنظيمات التابعة للمجلس الانتقالي

الجنوبي، أو حالة إيران مع الحوثيين، وبالتالي لم تتخرط السلطنة في الصراع داخل اليمن على مستوى الاشتباك والمواجهات العسكرية المسلحة، ما أفقدها القدرة على اتخاذ تحركات حاسمة على صعيد إيقافه.

وبالتالي فإن عدم وجود جهات على الأرض مرتبطة بها بعلاقة دعم يُسهم في الحد من الدور العُماني ومدى قدرته على التأثير والإسهام في توجيه مسار الصراع؛ إذ لا يمكنها الضغط والتأثير بشكل مباشر على قرارات وتوجهات أطراف الصراع المحليّة. ويستثنى من ذلك نفوذها بين سكان محافظة المهرة في الشرق، إلا أن طبيعة المحافظة وعزلتها عن الصراع في سائر اليمن، يجعل هذا النفوذ غير ذي أهمية فيما يتعلق بتوجيه مجريات الصراع وحسمه ودفعه نحو التسوية.

وبالتالي، يبقى التأثير العُماني ممكناً في إطار التحرك على صعيد تعزيز ودعم الجهود الدوليّة في إجراء الحوارات، وبالتحديد عبر تنسيقها مع الجانب الحوثي، بغرض الدفع للتسوية مع الأطراف الأخرى، وذلك كاستمرار وبناء على مشاورات ستوكهولم وما تلاها من مشاورات، وكذلك إمكان إعادة طرح اتفاق الرياض بصيغة موسعة وبحيث يشمل الحوثيين ويقدم بديلاً جديداً عن المبادرة الخليجيّة والمسار الانتقالي الذي بدأته منذ العام 2011م.

وتبرز محدوديّة دور السلطنة بشكل خاص في ما يتعلق بتسوية الصراع الشمالي-الجنوبي، بين الحكومة الشرعية اليمنيّة والمجلس الانتقالي الجنوبي، وإن كانت قد أعلنت تبنيها لاتفاق الرياض ودعمه، كما صرح وزير الخارجية العُماني، يوسف بن علوي، في لقائه مع نظيره الأمريكي، مايك بومبيو في تشرين الثاني (نوفمبر) 2019م (سكاي نيوز، 2019/11/26).

إلا أنه لا يمكن القول بأن السلطنة قد أسهمت في رسمه بأيّ شكل، وهي كذلك لا تمتلك السبل والأوراق اللازمة للضغط على أطرافه، وتحديدًا المجلس الانتقالي الجنوبي، بغرض الدفع للالتزام به وتطبيق بنوده.

ويبقى التأثير الأكبر في مسارات هذا الصراع الشمالي-الجنوبي على مستوى الدول هو لكل من دولتي الإمارات والسعودية، بسبب دعم كل منها لأحد طرفي الصراع بشكل كبير ومباشر، سواء أكان ذلك دعماً سياسياً أو عسكرياً، بما يمنحهما إمكانية التأثير على أطراف الصراع والضغط إليها (بهاء الدين، 2020: 122).

ويبقى الدور العُماني على مستوى تسوية الأزمة مقترناً بالأساس فيما يتعلق بالتفاوض مع الحوثيين. ويشار إلى إن الجهود العُمانية بهذا الصدد مرتبطة بالجهود وقنوات العمل الأممية والدولية. وهو جهد تنسيقي وتشاوري بالدرجة الأولى، يقوم على أساس فتح وإدامة قنوات الاتصال بين أطراف الصراع، المحلية والدولية، دون أن تكون ممتلئة وقادرة على الضغط على الأطراف، كما تقدمت الإشارة.

ووفق هذا السيناريو، فإن الأزمة اليمنية سوف تستمر ضمن المدى المنظور، بسبب من عدم الفعالية وضعف التأثير لقنوات التفاوض التي يربعاها المجتمع الدولي، والاستمرار في تعثر المقترحات والحلول التي يتم تقديمها، مع استمرار تصلب أطراف النزاع الفاعلة على الأرض إزائها.

ويرى الباحث أنه وحتى في حالة التوصل إلى تسويات مستقبلية، فإن ذلك سيكون بدور ومساهمة محدودة من المجتمع الدولي عموماً، بما في ذلك دور السلطنة، وإنما تأتي التسويات في هذه الحالة كنتيجة للوصول إلى حالة تسوية بين القوى الفاعلة والحاضرة عسكرياً على الأرض، سواء المحلية أو الإقليمية منها، وذلك بعد استمرارها في الصراع ودفع كلف باهظة، وبحيث تكون جميع الأطراف في حينها قد وصلت إلى حالة استنزاف كامل، وقناعة بعدم جدوى الاستمرار القتال، وضرورة التوصل إلى صيغة من المساكنة والتسوية.

## الفصل الخامس الخاتمة، النتائج والتوصيات

### أولاً: الخاتمة

تميّزت سياسة سلطنة عُمان الخارجية بالحرص على البعد عن التورط في النزاعات، والتزام مبدأ الحياد بين الأطراف، مع السعي لأن يكون الحياد إيجابياً، عبر ممارسة دور الوساطة في حل النزاعات، وعدم الاكتفاء بالعزلة والنأي بالنفس عنها. وإنطلاقاً من ذلك كان للسلطنة موقفاً وسياسة متميزة فيما يخص الأزمة اليمنية، بعد اتجاهها نحو التصعيد والتحول نحو نزاع إقليميّ مسلح، وتحديدًا منذ تشكيل التحالف العربي وانطلاق عملياته المسلحة في آذار (مارس) من العام 2015م.

وبعد مشاركة سلطنة عُمان في المبادرة الخليجية التي تقدمت بها دول مجلس التعاون الخليجي عام 2012م، باعتبارها مبادرة توفيقية بين الأطراف المتنازعة في اليمن آنذاك، جاء القرار العماني متميزاً عن سائر دول مجلس التعاون بإعلانها عدم المشاركة في عمليات التحالف العربي إثر تشكيله عام 2015م.

بالتزامن مع امتناعها عن المشاركة في العمليات المسلحة، التزمت عُمان بأداء دور الوسيط الموثوق به من قبل جميع الأطراف في الأزمة، والتقريب بين الأطراف المتنازعة، وكل ذلك في إطار التنسيق مع الجهود والمساعدى الدولية لتسوية الازمة، والعمل تحت مظلة الجهود الدولية متمثلة بجهود المبعوث الخاص للأمم العام للأمم المتحدة.

وبرز الدور العماني تحديداً في استضافة ممثلين عن الحوثيين، بسبب الثقة الحوثية بالسلطنة، باعتبارها وسيط غير منحاز في الأزمة. وقد برز الدور السلطنة بهذا الخصوص منذ العام 2016م، عندما كان لها الأثر الأكبر في إقناع الجانب الحوثي بحضور محادثات الكويت آنذاك.

وبسبب العلاقات الجيدة للسلطنة مع إيران، أصبحت السلطنة تمارس دور الوسيط على مستوى إقليمي أيضاً، وذلك في ضوء مجريات وتطورات الأزمة اليمنية تحديداً، إذ أصبحت سبباً ووسيلة أساسية لتدشين الاتصالات غير المباشرة بين كلاً من إيران والمملكة العربية السعودية. وبحيث استفادت المملكة العربية السعودية من علاقات عُمان مع كل من إيران والحوثيين، لحاجتها إلى وجود قناة اتصال خلفية مع الجانبين، بما يسهم في الحد من تصاعد الأزمة ويقلل من كلفة الحرب والعمليات العسكرية، ويسهل الوصول إلى تسوية، وقد ظهر ذلك جلياً في استضافة عُمان المحادثات بين الحوثيين والسعودية عقب هجمات الحوثيين التي استهدفت منشآت أرامكو في أيلول (سبتمبر) 2019م، والتي جاءت في حينه ضمن سياق من التصعيد والتأزم على مستوى الإقليم، وتحديداً بين كلاً من إيران والسعودية.

وقد التزمت السلطنة بتجنب الدخول في العمليات العسكرية، وتجنب الانخراط في دعم أطراف على حساب أخرى، والمحافظة على الاتزان، مع الاعتقاد بأن الصراع المسلح والتصعيد لن يؤدي إلى نتائج مرجوة، وإنما إلى تعقيد الأوضاع في اليمن والمنطقة عموماً، وهو ما لم تعد شعوب واقتصاديات المنطقة تتحمله، وفقاً لمدرجات صانع القرار العُماني.

وكانت السلطنة في هذه التوجهات ملتزمة بالأساس بتحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية إزاء الصراع بالدرجة الأولى، والتي تلخّصت بالتمسك بوحدة أراضي اليمن وسيادته، وضرورة إرساء الاستقرار وفرض الأمن فيه، وبناء مؤسسات الحكم، وفقاً لما يحقق مصالح الشعب اليمني.

إلا أنه وبالطبع، وفي مثل هذا النوع من الصراعات الأهلية والمتداخلة مع الأبعاد الإقليمية، فإن دور الوساطة عادةً ما لا يكون كافياً لوحده لحلّ الصراع وتسوية الأزمة. إذ أنّ عدم الانخراط والتورط الصريح في الصراع، عبر دعم أطراف بعينها، وعدم المشاركة في أداء أدوار التصعيد والضغط

على الأرض، يُفقد جانباً كبيراً من القدرة على فرض الحلول ودفع الأطراف باتجاه تبينها. وهو ما ظهر مثلاً في حالة موقف السلطنة من الصراع بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة الشرعية، والذي لم تمتلك السلطنة أوراق ضغط وتحكم حاسمة في أيّ من جانبيه، ما جعل موقفها منه منحصراً في تأييد جهود ومساعي الحلّ التسوية، دون المساهمة في صياغتها.

وهكذا، فإن السلطنة تستمر في أداء دور الوساطة وفتح قنوات الإتصال بين الأطراف الفاعلة في الأزمة اليمنية، سواء أكانت محلية أو إقليمية، ولكن ذلك يكون مقترباً دائماً أيضاً بما يتيح وتفرضه معطيات وحسابات الصراع والمواجهات وعمليات التصعيد المباشر على الأرض.

## ثانياً: النتائج

في ضوء الإجابة عن أسئلة الدراسة والفرضية التي تضمنتها، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1. نأت سلطنة عُمان بنفسها عن التورط في الانخراط بالتصعيد المسلح في اليمن، والتزمت بعدم المشاركة بالعمليات المسلحة، وذلك انطلاقاً من التزامها بمبادئ الحياد، وتأكيداً على قناعتها بعدم جدوى أعمال التصعيد العسكري، وبأنها تؤدي إلى مفاقمة كلفة النزاعات ومزيد من التعقيد وإطالة الأمد لها.

2. حرصت سلطنة عُمان على أن يكون حيادها في الأزمة اليمنية إيجابياً، فلا يكون مجرد عزلة ونأي، وذلك عبر مشاركتها بأداء دور الوساطة بين الأطراف المتنازعة، وهو ما تجسّد منذ مشاركتها في المبادرة الخليجية عام 2012م. ومن ثم قيامها بأداء دور الوساطة واستضافة المحادثات بين الحوثيين والحكومة الشرعية منذ العام 2015م.



3. جاءت الاستجابة العُمانية للأزمة اليمنية وفق الرؤية الواقعية التي تتبناها السلطنة، بحيث كانت مدفوعة بالدرجة الأولى بمصالحها، وفي مقدمتها مخاوف ما قد يؤدي له انهيار الدولة في اليمن من اضطرابات وتداعيات تنعكس على أمن السلطنة، وخاصة كونها دولة حدودية مع اليمن.

4. جاءت الوساطة التي قادتها سلطنة عُمان بتنسيق مع جهود الأمم المتحدة الساعية لتسوية النزاع، وهو ما جاء عبر اللقاءات والاتصالات المستمرة بين وزير الخارجية العُماني وبين المبعوثين الدوليين لتسوية الأزمة في اليمن، وآخرهم المبعوث الدولي الحالي، مارتن غريفيثس.

5. مع استمرار أحداث الأزمة في اليمن وتضاعفها، استشعرت سلطنة عُمان وجود مخاطر متزايدة مترتبة عليها، جاءت كنتيجة لغياب وضعف حضور الدولة اليمنية وفقدانها السيادة الكاملة على أراضيها، وكان في مقدمة هذه الأخطار حدوث تطورات على مستوى الانتشار والتمركز العسكري في اليمن، بما في ذلك استقرار عسكري سعودي في مناطق حساسة بالنسبة للسلطنة مثل محافظة المهرة، وكذلك النفوذ الإماراتي العسكري والأمني المتزايد في محافظات جنوب اليمن، وهو ما ترتب عليه المزيد من الإدراك لدى صانع القرار العُماني بضرورة تكثيف الجهود لتسوية الأزمة.

6. بسبب خصوصية محافظة المهرة بالنسبة لسلطنة عُمان، وأهميتها المضاعفة بالنسبة للمصالح العُمانية، فإن السياسة العُمانية تجاهها كانت ذات طبيعة مختلفة عن الاستجابة للأزمة في سائر اليمن، ومن ذلك كان اتخاذها خطوات مثل إصدار مرسوم سلطاني في تموز (يوليو) 2017م، قضى بمنح الجنسية العُمانية لعدد من الوجهاء في المحافظة، إضافة إلى تقديم المساعدات الخيرية باستمرار للمحافظة.

7. لم يكن توجه السلطنة نحو أداء دور الوساطة كافياً، حتى الساعة، للتقدم بالأزمة في اليمن نحو الحلّ والتسوية النهائية. إذ أن التسوية الشاملة تتطلب تفاهات وتنازلات موسعة تقدمها الأطراف المنخرطة في الصراع، وهو ما افتقدت السلطنة القدرة الفعلية للتأثير والضغط باتجاهه وبشكل حاسم، وذلك بسبب عدم تورطها في الصراع بشكل مباشر وصريح، عبر دعم إحدى أطرافه والانحياز له والارتباط معه بعلاقة تحالف على حساب الأطراف الأخرى، خلافاً لما صنّعه دول إقليمية أخرى، اتجهت للارتباط والانحياز لأحد أطراف الأزمة المحليين دون الآخرين.

### ثالثاً: التوصيات

1. مزيد من الدفع من قبل كافة الأطراف المعنية بالصراع في اليمن، المحلية منها والإقليمية، نحو تعزيز فرص الحل والتسوية السلمية في اليمن. ذلك أن السنوات الماضية من عمر الأزمة أثبتت مدى خطورة وتبعات وكلفة الاستمرار في التصعيد، على كافة الصعد والمجالات.
2. استمرار السلطنة بتمسكها بسياسة الاتزان والاعتدال في الأزمات الإقليمية عموماً، والأزمة اليمنية خصوصاً. وذلك للحاجة الماسة لأداء هذا الدور، ودوره في التخفيض من حدة الصراع في اليمن، والصراعات في المنطقة عموماً، خصوصاً في ظلّ التوجه المتزايد من قبل غالبية الأطراف والدول نحو حالة التشدد والاستقطاب في المواقف والتحالفات.
3. استمرار السلطنة في دعم جهود الحوار والتفاوض في اليمن بما يعزز فرص التوصل إلى التسوية وإعادة البلاد إلى الاستقرار والوحدة وفرض السيادة من قبل الحكومة اليمنية، لما يمثله ذلك من مصالح حيوية بالنسبة للسلطنة وأمنها القومي، على المدى المنظور والبعيد.
4. ضرورة الضغط من قبل السلطنة باتجاه تكثيف الجهود الدولية لحلّ الأزمة، وتفعيل جهود المؤسسات الدولية المعنية، وفي مقدمتها مجلس الأمن، ودفعها نحو التحرك للضغط الفاعل

على كافة الأطراف من أجل التوصل إلى التسوية الشاملة إلى اليمن، وعدم التباطؤ أكثر في سبيل ذلك، حيث تزداد كلفة الحرب الإنسانية والسياسية والاقتصادية مع استمرارها، سواء على الشعب اليمني، أو على المنطقة بالعموم. ويأتي في مقدمة ذلك السعي للتطوير والبناء على مخرجات اتفاق ستوكهولم الذي أنجز برعاية أمميّة.

## قائمة المصادر والمراجع

### المراجع العربية

#### أولاً: المصادر

- ابن منظور، محمد بن مكرم (2010). لسان العرب. الطبعة الثالثة. لبنان - بيروت: دار صادر.
- الجزيرة نت. نص اتفاق السلم والشراكة الوطنية لإنهاء الأزمة في اليمن. رابط الموقع: <https://www.aljazeera.net/>
- الجوهري، اسماعيل بن حماد (2009). الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية. القاهرة - مصر: دار الحديث.
- موقع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن. النص الكامل لاتفاق ستوكهولم. رابط الموقع: <https://osesgy.unmissions.org/ar>

#### ثانياً: المراجع

- أبراش، إبراهيم (2009). المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار الشروق.
- أبو دية، سعد (1990). عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو دية، سعد (1998). السياسة الخارجية العمانية في عهد السلطان قابوس (1970-1998)؛ دراسة في عقائد صانع القرار العماني. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار البشير.
- اسماعيل، شيرين (2017). الموجز في تاريخ سلطنة عمان؛ القديم والحديث. الأردن - عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.

البرهاوي، رعد محمود (2016). النظام السياسي في اليمن؛ من الإمام يحيى حميد الدين إلى الرئيس عبدربه منصور هادي (1918-2014). الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع.

الjasور، ناظم (2007). إشكالية الحدود في الوطن العربي: دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية. الطبعة الثانية. الأردن - عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الجبارت، محمود (2018). الجذور التاريخية للأزمة اليمنية. الطبعة الأولى. الأردن - عمان: دار الآن ناشرون وموزعون.

جرغون، عرفات علي (2016). العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع، الانفراج، التوتر. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

حسين، أيمن عبد الكريم (2017). عُمان ومواقفها الإقليمية تجاه الأزمات في المنطقة. العراق - بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.

حمدان، محمد زياد (2018). أساسيات المنهج الدراسي: كتاب لطلبة معاهد وكليات التربية. الأردن - عمان: دار التربية الحديثة.

حميد، محمد طالب (2016). السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي. مصر - القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع.

الحميري، محمد أحمد (2018). القبيلة في اليمن ودورها في الاحتجاجات الشعبية 2011 - 2012. الطبعة الأولى. ألمانيا - برلين: المركز الديمقراطي العربي.

خالد، نهى (2020). عُمان: السلطان هيثم وتحدي السياسة الخارجية. قطر - الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

الذهب، علي (2020). المهرة: أعباء التاريخ وجيوسياسية التنافس الإقليمي. قطر - الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

الربابعة، خالد محمد (2011). **الجغرافيا السياسية: دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية**. الطبعة الأولى. الأردن - عمّان: دار جليس الزمان.

الربيعي، فضل (2012). **القضية الجنوبية والحراك الجنوبي؛ الخلفية والأسباب**. في: **الثورة اليمنية؛ الخلفية والآفاق**. مجموعة مؤلفين، تحرير: فؤاد عبدالجليل الصلاحي. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الروحاني، عبد الوهاب (2010). **اليمن خصوصية الحكم والوحدة: دراسة تحليلية**. الطبعة الأولى. الأردن - عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع.

سعيد، بسمة مبارك (2014). **قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي**. قطر - الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

السيد سليم، محمد (1997). **تحليل السياسة الخارجية**. الطبعة الثانية. مصر - القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

شجاع الدين، ميساء (2017). **الحوثيين وإيران: تحالفات السياسة وتوترات المذهب**. اليمن - صنعاء: مركز صنعاء للدراسات.

الشمي، محمد عبد العظيم (2015). **الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية؛ النظرية والمؤشرات**. مصر - القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

صالح، هادي محمد (2016). **عاصفة الحزم**. الطبعة الأولى. الأردن - عمّان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع.

الضحيان، عبد الرحمن إبراهيم (2001). **إدارة الأزمات والمفاوضات؛ المنظور الإسلامي والمعاصر والتجربة السعودية**. المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة: دار المآثر.

الطاهر، عبد البارّي (2012). المجتمع المدنيّ ودوره في الثورة: الإصلاح نموذجاً. في: الثورة اليمنية؛ الخلفية والآفاق. مجموعة مؤلفين، تحرير: فؤاد عبدالجليل الصلاحيّ. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عبد الغني، إيمان عبد العال (2015). السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا (1990-2008). مصر - القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

العلمي، عبدالله (2017). الأطماع الإيرانية في الخليج. الطبعة الأولى. السعودية - الرياض: مدارك للنشر والتوزيع.

عوض، جيهان عبد السلام (2019). أمريكا والربيع العربي: خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

لعروسي، محمد عصام (2020). النزاعات المسلحة ودينامية التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الطبعة الأولى. مصر - القاهرة: مجموعة النيل العربية.

محبوب، عبدالحفيظ (2017). التصدي الصلب؛ السعودية في مواجهة الاندفاعات الإيرانية. الطبعة الأولى. المملكة المتحدة - لندن: دار إي كتب.

المحطوري، عبد السلام يحيى (2012). المسارات التاريخية للتدخلات الإقليمية والدولية في اليمن. في: الثورة اليمنية؛ الخلفية والآفاق. مجموعة مؤلفين، تحرير: فؤاد عبدالجليل الصلاحيّ. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

محمد فهمي، عبد القادر (2014). المدخل إلى دراسة الاستراتيجية. الطبعة الثانية. الأردن - عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

المذحجي، ماجد (2012). ثورة الشباب؛ محدداتها وآفاقها المستقبلية. في: الثورة اليمنية؛ الخلفية والآفاق. مجموعة مؤلفين، تحرير: فؤاد عبدالجليل الصلاحيّ. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مركز أبعاد للدراسات والبحوث. النفوذ الإماراتي في اليمن؛ المرتكزات والحصاد. الطبعة الأولى. اليمن - صنعاء: مركز أبعاد للدراسات والبحوث.

المسلمي، فارح (2017). سيدة سياسة الوَسْط. لبنان - بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

المودع، عبد الناصر (2019). اتفاق الرياض: فرص النجاح وعوامل الإخفاق. قطر - الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

المولى، سعود (2011). اليمن السعيد؛ وصراعات الدين والقبيلة. الطبعة الأولى. لبنان - بيروت: مدارك.

ناجي، أحمد (2018). اليمن: صراع آخر بالوكالة. لبنان - بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

ناجي، أحمد (2019). حدود عُمان المُلتَهبة مع اليمن. لبنان - بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

ناجي، أحمد (2020). المهرة، اليمن: صراع خفيّ جديرٍ بالمتابعة. لبنان - بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

النعمي، أحمد نوري (2011). عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. الطبعة الأولى. الأردن - عمّان: زهران للنشر والتوزيع.

### ثالثاً: الدوريات

البلوشي، مريم (2016): أثر العلاقات العمانية الإيرانية في أمن دول مجلس التعاون بعد الربيع العربي. مجلة المستقبل العربي. مجلد 38. العدد 445. ص: 50-67. لبنان - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بهاء الدين، شيماء (2020). التحالف السعودي الإماراتي في اليمن: من الاتفاق إلى الاختلاف. فصلية قضايا ونظرات. العدد (16). ص: 115-130. مصر - القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث.



حزام، عدنان (2017). الأزمة اليمنية؛ الوضع القائم مؤشرات المستقبل. مجلة دراسات شرق أوسطية. العدد (79). ص: 61-96. الأردن - عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

الشاعري، وردة مساعد (2019). تسويات الأزمة اليمنية ومؤتمر السويد. فصلية قضايا ونظرات. العدد (14). ص: 31-40. مصر - القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

طاهر، أحمد (2015). أسباب تعثر الحل السياسي في اليمن. مجلة السياسة الدولية. المجلد 50. العدد (201). يوليو (2015). ص: 142-145. مصر - القاهرة: مركز الأهرام للدراسات.

عبد الحليم، إيمان (2017). اختبار الفيدرالية: مستقبل نظام الأقاليم في اليمن. مجلة السياسة الدولية. المجلد (49). العدد (197). ص: 124-129.

القطاطشة، محمد حمد، والحضرمي، عمر (2007). الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العمانية. مجلة المنارة. العدد (13). ص: 379-385. الأردن - المفرق: جامعة آل البيت

محمد، علي (2020). تصاعد المواجهات الإقليمية والدولية في الخليج العربي: اختبار للقدرات والأهداف. فصلية قضايا ونظرات. العدد (16). ص: 131-144. مصر - القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

المودع، عبدالناصر (2015). الأزمة اليمنية في ضوء تمدد الحوثيين: الجذور والسيناريوهات المحتملة. مجلة دراسات شرق أوسطية. العدد (70). ص: 13-54. الأردن - عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

#### رابعاً: رسائل الماجستير

الشنفوري، أحمد بن سالم (1990). رسالة ماجستير غير منشورة، بعنوان: "الخطاب السياسي للسلطان قابوس". المغرب - الرباط: المدرسة الوطنية للإدارة العمومية

مسن، حاتم بن سعيد (2017). رسالة ماجستير غير منشورة، بعنوان: "مرتكزات السياسة الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية (2005-2016)". الأردن - عمان: جامعة الشرق الأوسط.

الندابي، طلال بن عبد الله (2018). رسالة ماجستير غير منشورة، بعنوان: "أثر الهوية الوطنية على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان (1970-2016)". الأردن - عمان: جامعة الشرق الأوسط.

الوهيبي، حمود بن عبدالله (2012). رسالة ماجستير غير منشورة، بعنوان: "أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان (1970-2011)". الأردن - عمان: جامعة الشرق الأوسط.

#### خامساً: المواقع الإلكترونية

عبد عايش، 2014/11/20، الجزيرة نت. هل تقود سلطنة عمان مبادرة خليجية ثانية باليمن؟ رابط الموقع: <https://www.aljazeera.net>. تاريخ الزيارة: 2020/7/2.

العربية، 2015/4/21، مسقط تعتزم تقديم مبادرة من 7 نقاط لحل الأزمة اليمنية. رابط الموقع: <https://www.alarabiya.net>. تاريخ الزيارة: 2020/7/2.

فرانس 24، 2015/8/6. المعلم في سلطنة عمان في أول زيارة لدولة خليجية منذ بدء النزاع السوري. رابط الموقع: <https://www.france24.com/ar>. تاريخ الزيارة: 2020/7/2.

رويترز، 2016/10/20. حصري-مسؤولون: إيران تصعد إمدادات السلاح للحوثيين عن طريق سلطنة عمان. رابط الموقع: <https://ara.reuters.com>. تاريخ الزيارة: 2020/4/22.

المجلس الانتقالي الجنوبي، 2017/10/10. المهرة تشهر فرع المجلس الانتقالي الجنوبي وتتأهب للزحف إلى عدن. رابط الموقع: <https://stcaden.com>. تاريخ الزيارة: 2020/4/22.

إرم نيوز، 2019/12/3. بن علوي من طهران: هناك "علامات واعدة" لحل الأزمة اليمنية. <https://www.aremnews.com>. تاريخ الزيارة: 2020/12/5.

وكالة أنباء الأناضول، 2019/11/5. نص "اتفاق الرياض" بين الحكومة اليمنية والانتقالي الجنوبي. رابط الموقع: <https://www.aa.com.tr/ar>. تاريخ الزيارة: 2020/4/20.

سبوتنيك، 2019/2/10. اليمن... قوات مدعومة من الإمارات تبدأ التمركز في المهرة. رابط الموقع: <https://arabic.sputniknews.com>. تاريخ الزيارة: 2020/10/15.

الجزيرة، 2019/10/20. اليمن.. مجلس إنقاذ جنوبي لمواجهة تدخلات السعودية والإمارات. رابط الموقع: <https://www.aljazeera.net>. تاريخ الزيارة: 2019/4/22.

وكالة أنباء الأناضول، 2019/11/11، في زيارة غير معلنة. خالد بن سلمان يلتقي وزير دفاع عُمان. <https://www.aa.com.tr/ar>. تاريخ الزيارة: 2020/7/3.

سكاي نيوز، 2019/11/26. بومبيو وبين علوي يبحثان اتفاق الحكومة اليمنية و"الانتقالي". رابط الموقع: <https://www.skynewsarabia.com>. تاريخ الزيارة: 2020/10/2.

المهرة بوست، 2020/2/23. "الانتقالي" يهاجم الرئيس هادي على خلفية إقالة "باكريت". رابط الموقع: <https://almahrahpost.com>. تاريخ الزيارة: 2019/4/24.

ساسة بوست، 2020/2/25. المهرة.. هل خسر سلطان عمان الجديد أولى معاركه؟. رابط الموقع: <https://www.sasapost.com>. تاريخ الزيارة: 2019/4/24.

العين الإخبارية، 2020/1/8. سياسة الحكومة اليمنية تتبرأ من تحركات وزير النقل في تركيا: لا تمثلنا. رابط الموقع: <https://al-ain.com>. تاريخ الزيارة: 2020/4/20.

الجزيرة نت، 2020/8/25. المجلس الانتقالي الجنوبي باليمن ينسحب من محادثات تنفيذ اتفاق الرياض. رابط الموقع: <https://www.aljazeera.net>. تاريخ الزيارة: 2020/12/5.

دي دبليو، 2020/8/26. اليمن.. المجلس الانتقالي يعلق مشاركته في مشاورات "اتفاق الرياض". رابط الموقع: <https://www.dw.com>. تاريخ الزيارة: 2020/10/2.

وكالة الأنباء السعودية، 2020/8/29. اقتصادي / اليمن وسلطنة عمان / تبادل تجاري. رابط الموقع: <https://www.spa.gov.sa>. تاريخ الزيارة: 2020/12/5.

بي بي سي، 2020/10/15. الحرب في اليمن: الحوثيون يفرجون عن رهينتين أمريكيين ضمن اتفاق تبادل الأسرى. رابط الموقع: [./https://www.bbc.com](https://www.bbc.com). تاريخ الزيارة: 2020/10/15.

### المراجع الأجنبية

#### أولاً: المراجع

Lackner, Helen (2019). **Yemen in Crisis; the Road to War**. U.K. - London: Verso.

Neack, Laura (2003): **The New Foreign Policy: U.S. and Comparative Foreign Policy in the 21st Century**. U.S. - Maryland: Rowman& Littlefield.

#### ثانياً: الدوريات

Al-Balushi, Maryam (2016). The effect of Omani-Iranian relations on the security of the Gulf Cooperation Council countries after the Arab Spring. **Contemporary Arab Affairs**, Vol. 9. No. 3. pp. 383-399. Beirut - Lebanon: Arab Unity Studies.

Colombo, Silvia (2017). Foreign Policy Activism in Saudi Arabia and Oman. Diverging Narratives and Stances towards the Syrian and Yemeni Conflicts. **The International Spectator**, Vol 52. No. 2. Pp. 54-70.

Hermann, Charles: (1969). Crisis in Foreign Policy: A Simulation Analysis. **American Political Science Review**. Vol. 64. No. 3. Pp. 913-914.

Phelps, Norman (1986). **Setting Up A Crisis Recovery Plan**. Journal of Business Strategy. Vol. 6. No. 4. pp. 5-10.